أبو الحسن البَطَلْيوسي ت: ٤٨٨هـ
وآراؤه النحوية والصرفية في (شرح سقط الزند)
دراسة وتحليل

*صنبع، إبراهيم حسين	ihsonbo@uqu.edu.sa	دكتوراه	أستاذ مشارك	٠٥٠٥٦٩٥٤٩١	جامعة ام القرى

ملخص البحث

يتناول هذا البحث علماً من أعلام الدرس النحوي واللغوي الذي كان له دور في الحياة العلمية في بلاد الأندلس في القرن الخامس الهجري الذي عاش فيه الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) المتوفي سنة ٤٨٠هـ, فقد برزت مكانته العلمية بين علماء العربية في زمانه, ويبدو أنّ تميّزه بين أقرانه من العلماء لأسباب يظهر لي أنّ أبرزها ما يأتي:

١- شرحه ديوان سقط الزند للمعري ت: ٤٤٩هـ.

٢- أثره فيمن جاء بعده من شُرّاح سقط الزند من النحاة الأندلسيين والمشارقة, فقد حرص الباحث أن يتعرّف على شخصية هذا العالم أبي الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) من خلال:

- تقديم صورة عن العصر الذي عاش فيه أبو الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) لمعرفة حياته ومسيرته.

- دراسة المسائل النحوية والصرفية التي وردت في شرحه لديوان "سقط الزند", فيحاول الباحث أن يدرس هذه المسائل ويقدّم لها تحليلاً نحوياً وصرفياً عند من جاء قبل ابن السِّيد, ومنْ جاء بعده؛ ليعرف القارئ المنهج الذي سار عليه هذا العالم ما بين هذه الآراء؛ وقد ختم البحث ببيان أهم ما أضافه ابن السيد للمكتبة التراثية.

Abstract

This research deals with one of the most prominent figures in the grammatical and linguistic lesson, which had a role in the scientific life in the country of Andalusia, in the fifth century AH, in which Imam Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Ibn Al-Sayed Al-Baṭalyawsi, known as (al-Khaytal), who died in 480 AH, and it seems that his distinction among his peers of scholars for reasons that appear to me the most prominent of what comes:

1- Explanation of the "Saqt al-Zand" by Al-Ma'arri 449 AH.
2- Its effect on the commentators who came after him who explained "Saqat al-Zand" from the Andalusian grammarians and al-Masharq.

The researcher was keen to get to know the personality of this scholar, Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Ibn Al-Sayed Al-BaTalyawsi, known as (al-Khaytal) through:

- Presenting a picture of the era in which Abi Al-Hassan Ali Bin Muhammad Ibn Al-Sayed Al-Baṭalyawsi lived, known as (al-Khaytal), to know his life and career.
- Examining the grammatical and morphological issues mentioned in his explanation of the book "Saqat al-Zand", so the researcher tries to study these issues and present them with a grammatical and morphological analysis of those who came before Ibn al-Sayed, and who came after him; So that the reader knows the approach that this scholar followed, between these opinions, and the research concluded with an explanation of the most important thing that Ibn al-Sayed added to the heritage library.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

هيأ الله بفضله ومنّه للغة العربية علماء (نحاة ولغويين), أفنوا حياتهم في سبيلها، فقدّموا خلاصة جدهم وزهرة حياتهم خدمة لها وحفاظاً عليها؛ لأنَّها لغة القرآن الكريم، ولغة ما جاءنا من جيَاد القصائد الشعرية على امتداد حضارة هذه اللغة، ولم تكن هذه العناية محصورة على زمان ومكان معين، بل تنوعّت وتعددت في بقاع كثيرة حسب مقام هؤلاء العلماء، ففي بلاد الأندلس, وبخاصة منطقة بَطَلْيوس على اختلاف الفترات التاريخية التي مرّ بها الحكم الإسلامي هناك، نجد أنّ علوم العربية (نحواً وصرفاً) قد نالا عناية نحاة أفذاذ وعلماء مشهورين، أقبلوا على التأليف فيهما, وشرح مسائلهما، وتوضيح غامضهما, ومناقشة قضاياهما؛ لذا توجه هذا البحث نحو عَلَمٍ من أعلام النحو واللغة في الأندلس, وفي بَطَلْيوس بالخصوص، أرى أنَّه بحاجة إلى التعريف به، وذكر ما جاءنا من آرائه النحوية والصرفية، فوقع الاختيار على الإمام العّلامة أبي الحسن علي بن محمد بن السّيد البَطَلْيوسي ت ٤٨٠هـ؛ لتكون (حياته، وآراؤه النحوية والصرفية) عنواناً لهذا البحث، ولعلّ ما دفع الباحث إلى ذلك أسباب منها:

١- أنّ الإمام أبا الحسن علي بن محمد البَطَلْيوسي المعروف (بالخيطال) من العلماء الذين كان لهم بصمتهم الواضحة في إثراء حلقة الدرس النحوي واللغوي في بَطَلْيوس، فتخرج على يده نحاة كان لهم الأثر في تطور الدرس النحوي في الأندلس, لعلّ أشهرهم أخوه ابن السِّيد البَطَلْيوسي ت: ٥٢١هـ.

٢- آراؤه النحوية والصرفية في شرح ديوان "سقط الزند" للمعري التي انفرد بها عمّن سبقه في شرح هذا الديوان كالمعري، فضلاً عن أثره فيمَنْ جاء بعد من الشُرَّاح، وهو ما وجدنا صداه عند التبريزي، وابن السّيد البَطَلْيوسي، والخوارزمي، كما سيأتي في مسائل هذا البحث.

٣- إبراز دور هؤلاء الأعلام ممن لم يحظوا بالدراسة، وهو ما يتطلب من الباحث الوقوف مع آرائهم وربطها بأمهات كتب النحو والصرف؛ لدراستها وتحليلها, وفق تسلسل زمني لهذه الكتب مع إبراز آراء العالم موضع الدراسة بين هذه الكتب, ويوَدّ الباحث قبل الدخول في بيان هذا البحث أن يشيد بالدراسات السابقة التي اعتنت بشروح "سقط الزند؟ موضوع هذا البحث, لعل من أبرزها:

- دراسة القضايا النحوية والصرفية في كتاب شروح سقط الزند لابن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١هـ, الطالب: مصطفى إسماعيل عبد العال عثمان النجار, رسالة دكتوراه, جامعة الأزهر, القاهرة, سنة ١٩٩٠م.
- الدراسة اللغوية في كتاب شروح سقط الزند, الطالب: عبد الظاهر الشناوي السيد حسن, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, فرع المنصورة, سنة ٢٠٠١م.

- الظواهر النحوية والصرفية في شروح التبريزي والبطليوسي والخوارزمي لسقط الزند, رسالة دكتوراه, جامعة عين شمس, كلية الآداب, قسم اللغة العربية, حمدي محمد محمد فتح الباب, قسّم الرسالة إلى مقدمة وبابين وخاتمة تضمنت أهم النتائج ثم الفهارس.

وعنوان الباب الأول من هذه الدراسة الأخيرة: (الظواهر النحوية عند الشراح الثلاثة), وانقسم إلى أربعة فصول, جاء الفصل الأول منه بعنوان: (الظواهر النحوية عند التبريزي), والفصل الثاني بعنوان: (الظواهر النحوية عند البطليوسي), والفصل الثالث بعنوان: (الظواهر النحوية عند الخوارزمي), تعرض الباحث في هذه الفصول لكثير من الظواهر والمسائل النحوية والصرفية.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يسير وفق المبحثين الآتيين:

المبحث الأول:

أولاً: سيكون فيه الحديث بإيجاز عن الوضع السياسي الذي عاش فيه الإمام علي بن محمد ابن السّيد, ومكانة الحركة اللغوية في تلك الفترة.

ثانياً: يُعرَفّ فيه بابن السّيد من حيث اسمه، وكنيته، ولقبه، ثم نبين أبرز شيوخه وتلاميذه، ثم نختم الحديث عن وفاة هذا العالم.

ثالثاً: تُذكر المكانة التي وصل لها أبو العلاء المعري مع ديوانه "سقط الزند" في الأندلس مع الإشارة بالدور الذي مثّله ابن السّيد في هذه الشروح.

المبحث الثاني:

خُصّص لدراسة الآراء النحوية والصرفية التي جاءت عند الإمام علي بن محمد ابن السّيد في شروح "سقط الزند"؛ لتبرز بوصفها أثراً مهماً لهذا العالم في تلك الفترة في الأندلس؛ وليُعرف منها النهج النحوي الذي ارتضاه، وسار عليه في بناء هذه الآراء, وجعلت في قسمين, الأول للآراء النحوية والثاني للآراء الصرفية.

وقد اعتمد الباحث في معالجة مختلفة مسائل هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ فهو يقوم في هذا البحث على وصف الظواهر اللغوية (نحواً وصرفاً) ومدارستها وفق مختلف آراء النحاة ثم تحليلها، وبيان مالها من تأثير في آراء مَن جاء بعده مع الأخذ في الاعتبار أنّ النحو ومسائله لم يتوقف عند النحاة القدامى، بل حاولت الوقوف على ما جاء عند الباحثين المعاصرين الذين اهتموا بما دُرِس وحُلِّل من مسائل.

بقي أن أشير أنّي قمت بإعادة ترتيب مسائل هذا البحث وفق أبواب ألفية ابن مالك.

فأرجو أن يكون هذا البحث محاولة قد أعطت هذا العالم حقه، ولا أزعم أنّي قد وفيّت هذا العالم ما يستحق من بحث، فقد تكون له آراء لم تصلنا.

وختاماً: هذا جهد المقل الذي حاول قدر الاستطاعة أنْ يغطي جوانب هذا البحث بكل أبعاده، ولكن يظل الباحث متطلعاً إلى كل نقد مفيد؛ يستطيع أن يستفيد منه في تقويم اعوجاج هذا البحث، وما يريد أن يسير عليه في ما يكتب مستقبلاً، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول:

تمهيد:

أولاً: كما هو معلوم في تاريخ الحضارة الإسلامية في الأندلس أنّ الفترة التي عاش فيها ابن السّيد ما بين عام ٤٠٠هـ –٤٨٤هـ تُعرف باسم ملوك الطوائف، فقد امتلأت هذه الفترة بأحداث سياسية مضطربة، فبعد انقضاء الدولة العامرية وانهيارها، قامت على أنقاضها ما يعرف بدولة بني الأفطس حكام بَطَلْيوس.[١] حكموا خلالها هذه المنطقة المهمة في بلاد الأندلس ما بين عامي ٤١٣هـ – إلى وفاة أبي عبد الله عمر (المتوكل على الله) ٤٨٧هـ[٢] خاضوا خلالها معارك قوية بدءاً من صراعهم مع بني العبّاد انتهاءً بصراعهم مع فرنادوا الأول، فقدوا خلالها كثيراً من المدن، لعلّ أهمها شنترين، أهم قواعد مملكة بَطَلْيوس، وكذلك مدينة قَلُمرية من أعظم مدنهم شمالاً[٣].

ولكن ذلك لم يعق الحركة الفكرية والعلمية، فقد كان من بين حكام بني الأفطس من لمَع في إبراز نهضة فكرية راقية، فهذا المظفر بن الأفطس ت ٤٦١هـ كان أعلم أهل عصره، وكان شغوفاً بالشعر والأدب، وكان ينكر الشعر على قائله في زمانه، ويقول: "مَنْ لم يكن شعره مثل شعر المتنبي أو المعري فليسكت"[٤].

وقد اشتهر في عالم الأدب بكتابه الضخم الموسوم بـ "المظفري" نسبة إلى اسمه، وهو موسوعة أدبية تاريخية عظيمة, تحتوي على كثير من الأخبار, والسير, والنبذ المختارة، والطرائف المستلمة، والغرائب الملوكية، والنوادر اللغوية...[٥].

ثم تولّى بعده ابنه يحيى الملقب بالمنصور، ولم يستمر المنصور في الحكم طويلاً، حيث توفي سنة ٤٦٤هـ، وخلفه عمر الملقب بالمتوكل الذي شهدت "بَطَلْيوس" في فترته الأمن والرخاء مما انعكس على تطور الحياة الفكرية، فقد كانت ملجأً لأهل الأدب خلدت فيهم، ولهم قصائد شادت مآثرهم، وأبقت على غابر الدهر حميد ذكرهم[٦].

---

١) بَطَلْيوس: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة، ولها عمل واسع، معجم البلدان ١: ٤٤٧

٢) انظر، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة: ٣٣٣

٣) انظر، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني دولة الطوائف: ٨٩

٤) السابق: ٨٨

٥) انظر، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دولة الطوائف: ٨٨

٦) انظر، المعجب: ٤٢، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني دولة الطوائف: ٨٩.

ولم يكن ابن السيد بعيداً عن هذه الفترة, وما صاحب أحداثها من أمن ورخاء وشدة، وفوضى إلى أن انهارت مملكة "بَطَلْيوس" واندمجت في "تيار الحوادث العامة الذي جرف الأندلس وملوك الطوائف جميعاً" إلى ما يعرف بعصر عهد المرابطين.

أمّا علوم اللغة ومنها النحو، فقد برز فيها في تلك الفترة, وبخاصة في مملكة بَطَلْيوس عدد من العلماء، فكان له حظ أوفر من التلقي، والأخذ عن أعلامهم من أمثال: أبي بكر عاصم بن أيّوب، الأديب البَطَلْيوسي (علي بن محمد بن السّيد النحوي) الذي كان من أهل الآداب والمعرفة باللغات[١]، ضابطاً لذلك، ومن أمثال المقرئ البَطَلْيوسي المعروف بابن اللطينية، وعلي ابن حمدون[٢].

ثانياً: حياته، اسمه وكنيته ولقبه.

لم تمدّنا المصادر التي وقفنا عليها بالأخبار عن نشأة علي بن محمد بن السّيد، ولكن حسبنا ما وجدناه في كتب التراجم وطبقات النحاة للحديث عنه.

يقول ابن بشكوال: "علي بن محمد بن السّيد من أهل بَطَلْيوس. يكنى: أبا الحسن ويعرف بالخيطال. (وقيل الحيطال) وهو أخو شيخنا أبي محمد بن السيد، روى عن أبي بكر الغراب، وأبي عبد الله محمد بن يونس وغيرهما: أخذ عنه أخوه أبو محمد كثيراً من كتب الأدب وغيرهما، وتوفي بقلعة رباح معتقلاً من قبل ابن عكاشة قائدها، في نحو الثمانين وأربعمائة وكان مقدماً في علم اللغة وحفظها والضبط لها"[٣].

لعلّنا نخرج من نص ابن بشكوال السابق بالآتي:

١- يظهر أنّ ابن السيد علي بن محمد على أكبر الظن قد قضى الدور الأول في بَطَلْيوس للتدريس وتعليم أبنائها[٤]، ولعلّ قُرب ابن بشكوال تاريخياً من الفترة التي عاش فيها علي بن محمد السيد؛ بحكم أنّه تتلمذ على يد أخيه العالم المشهور أبي محمد ابن السيد البَطَلْيوسي ت: ٥٢١هـ، صاحب التصانيف المشهورة الذي قضى حياته الأولى في بَطَلْيوس، ثم غادرها إلى قرطبة.

٢- في النص إشارة مهمة, وهي أنّ الإمام علي بن محمد ابن السيد قد غادر بَطَلْيوس أيام محنتها حين كان يحكمها بنو الأفطس وذهب إلى قرطبة حين كان يحكمها بنو عبّاد، ولعلّ الذي يرجح ذلك –فيما يبدو لي– أنّ أخاه وتلميذه (ابن السّيد) قد توجه أول أمره إلى مدينة قرطبة سكنها لفترة من الزمن[٥].

---

١) إنباه الرواة ٢: ٤٨٣.

٢) انظر: كتاب الحلل شرح أبيات الجمل مقدمة التحقيق: ٥

٣) الصلة ٢: ٣٨

٤) انظر، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب: ٧

٥) انظر، الحركة اللغوية في الأندلس: ٣٣٨

٣- في وفاة ابن السيد في قلعة رباح معتقلاً على يد ابن عكاشة؛ ما يدل على أنّه غادر قرطبة إلى طليطلة[١]. إذا ما علمْنا أنّ هذه القلعة تُعدّ مدينة في الأندلس من أعمال طليطلة، ومنهم مَنْ يراها ما بين قرطبة وطليطلة, وهي مدينة حسنة، ولها حصون حصينة على نهر[٢].

٤- ولم يزد مَنْ ترجم له بعد ابن بشكوال شيئاً كثيراً إلّا ما وجدناه عند الإمام القفطي حيث أضاف لشيوخه "أبا بكر ابن الفرات[٣].

ثالثاً: شيوخه:

مع المكانة العلمية التي وصل لها الإمام علي بن محمد بن السيد تدريساً لعلوم العربية في بَطَلْيوس مروراً بقرطبة انتهاءً بمدينة طليطلة التي مات في قلعتها، لم نجد له من الشيوخ إلا النزر القليل حسب ما وقفنا عليه من كتب التراجم، لعلّ أبرزهم:

١- أبو بكر بن الغَرّاب[٤] البَطَلْيوسي ت: ٤٦٠هـ ذكره ابن خير ضمن علماء بَطَلْيوس، الذين لهم إسهام في نقل نوادر ابن مُقْسَم ت ٣٥٤هـ يقول: "حدثني بها الشيخ أبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام رحمه الله، عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد السيد، عن أخيه أبي الحسن علي بن محمد، عن أبي بكر محمد بن موسى بن فتح القَرّاب البَطَلْيوسي"[٥]، وقال عنه ابن بشكوال: "محمد بن موسى بن فتح الأنصاري المعروف بابن القَرّاب من أهل بَطَلْيوس، يكنى: أبا بكر كان عالماً بالآثار والأخبار، متفنناً في سائر العلوم من اللغات، والأشعار، وكان مع ذلك حسن الدين، ثقة في جميع أحواله. توفي رحمه الله ببَطَلْيوس لسبع عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ستين وأربعمائة"[٦] ولم يبعد الإمام الذهبي كثيراً عمّا جاء عند مَنْ سبقه.[٧]

٢- عبد الدائم بن مرزوق بن جبر، الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل ،يكنى أبا القاسم ت٤٧٢هـ[٨]. وقد ذكر ابن خيرأنّ أبا محمد بن السّيد البَطَلْيوسي أخاه" قد أخذ "سقط الزند وضوءه" عن أخيه أبي الحسن عن أبي القاسم عبد الدائم ابن مرزوق بن جبر القيرواني"[٩].

رابعاً- تلاميذه:

---

١) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١: ٦٠٠

٢) صفة جزيرة الأندلس: ١٦٣.

٣) إنباه الرواة ٢: ٣٠٧

٤) انظر، بغية الوعاة ٢: ١٨٩

٥) وقيل: ابن القَرّاب ، انظر فهرسة ابن خير: ٤٦٧

٦) الصلة ٢: ١٧٢- ١٧٣

٧) تاريخ الإسلام ١٠: ١٢٣

٨) انظر، إنباه الرواة ٢: ١٥٨

٩) انظر الفهرسة: ٤١٢، بغية الوعاة ٢: ١٨٩

لعلّ ما يخلّد ذكر هذا العالم اشتهار بعض تلاميذه مِمّنْ احتل مكانة رفيعة سياسية وعلمية، فكان لهم الأثر العميق في تطوّر الحركة العلمية، وبخاصة في علوم العربية نحواً وصرفاً، منهم:

١- أبو عامر أحمد ابن الفرج التجيبي، ولد في قونكة، وعاش في بلنسية، درس على يد أبي الحسن علي بن محمد السيد، وقد كان أبو عامر رجل أدب ودولة، فقد كان وزيراً للمأمون بن ذي النون.

ويرجع لأبي عامر الفضل الكبير في شرح "سقط الزند" ونشره في الأندلس وقيل عنه: إنّه كان ناقداً, أديباً, وشاعراً مطبوعاً, له بعض التآليف التي لم تصل إلينا كالمجمل في العروض[١].

٢- أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السّيد البَطَلْيوسي، وهو أخو عالمنا (علي بن محمد ابن السيد) تتلمذ على يديه كما أجمعت على ذلك جُلّ مصادر دراسته؛ فنشأته كانت في بيت علم وفضل فكان حظه وافراً من تلقي اللغات والآداب عن أخيه: أبي الحسن علي بن محمد بن السّيد ت: ٤٨٨هـ[٢]

ويظهر أنّه قد درس على يديه بالإضافة إلى النحو واللغة، كثيراً من كتب الأدب، لعلّ من أبرزها شرح "سقط الزند" الذي شرحه ابن السّيد شرحاً مطولاً مع "التبريزي, والخوارزمي."[٣] وقد امتدح العلماء ابن السّيد البَطَلْيوسي بوصفه علماً بارزاً في التراث الأندلسي، فقالوا عنه: "النحوي اللغوي صاحب التصانيف والشعر، "الإمام المشهور في اللغة العربية"[٤]. وله من المؤلفات المشهورة لسنا معنيين بتفصيل القول فيها[٥].

هذا ما استطعت الوقوف عليه من تلامذة ابن السيد، ولعلّ له غيرهم لم أتمكن من الوصول إليهم أو لم تسطر لهم كتب التراجم.

خامساً: آثاره:

لعلي قبل بيان ما جاءنا مما ألّف علي بن محمد ابن السّيد أود أن أشير إلى المكانة التي وصل إليها أبو العلاء المعري وديوانه "سقط الزند" عند الأندلسيين، فيظهر أنّ تأثر الأندلسيين كان واضحاً

---

١) انظر التكملة ١: ٤٧، شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٣

٢) انظر، إنباه الرواة ٢: ٣٠٧، كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل مقدمة التحقيق: ٥

٣) الكتاب المعروف بمسمى "شروح سقط الزند" للتبريزي ت: ٥٠٢، وأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيوسي ت ٥٢١هـ، وأبي الفضل قاسم بن حسين الخوارزمي ت ٦١٧هـ تحقيق مصطفى السقا، عبد الرحيم محمود، عبد السلام هارون، إبراهيم الإبياري، الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٤) انظر الحركة اللغوية في الأندلس : ٢٣٩

٥) ١-"شروح سقط الزند" ويعد من أجود الشروح وأشهرها، وقد استفدت منه في هذا البحث كما سيأتي
٢- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب.
٣- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي.
٤- كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل.

بكتب الشروح المشرقية التي توافدت عليهم، وذلك نتيجة اهتمامهم بكل ما وصل إليهم من هذه الآثار، ومن بينها مؤلفات المعري، وبخاصة شعره وشروحه، فقد كان المعري أوسع تأثيراً من بين جميع الشعراء، ولم يكد يظهر شعره في المشرق حتى ذاع صيته في الأندلس، ووصلت دواوين شعره في حياته وتلقاها العلماء بالقبول، ووجدت لها جواً مناسباً وبيئة صالحة لذيوعها وانتشارها، وأقبل الشعراء والأدباء والعلماء على حفظها ودراستها، كما أقبل عليها الأمراء وأعجبوا بها إعجاباً كبيراً، وكانت هذه الدواوين قد دخلت الأندلس إمّا عن طريق الراحلين من الأندلس إلى المشرق، وإمّا عن طريق الوافدين من المشارقة إلى الأندلس. وديوان "سقط الزند" من أعرف كتب أبي العلاء وأكثرها تداولاً بين المتأدبين والباحثين، وقد تولّى تفسيره والقيام عليه أئمة فاضلون بذلوا جدهم في بيان معانيه، واكتشاف أسراره ومراميه، وقد كان الإمام أبو الحسن علي بن محمد ابن السّيد البَطَلْيوسي من المعجبين بشخصية المعري والمولعين بشعره، وكان قد أخذ شعره عن شيخه عبد الدائم القيرواني كما نقل ذلك ابن خير[١].

ويؤكد على هذه المكانة الدكتور ألبير حبيب مطلق, "ولعلّ أبرز ما نقف عنده من أخبار رحلة الأندلسيين إلى المشرق ذلك الاهتمام الذي أبداه الأندلسيون بأبي العلاء المعري، ومؤلفاته فقد كان كثير ممن يرحل حريصاً على لقائه والرواية عنه. ومؤلفات المعري مصدر هام للغة مثلما هي زاد أدبي أيضاً. وقد سرد ابن عبد الغفور الكلاعي أسماء كتب أبي العلاء المعري التي هاجرت في هذا العصر إلى الأندلس في كتابه" أحكام صنعة الكلام" فعدّ منها كتاب القائف والصاهل والشاحج وشرحه، والفصول والغايات، والسجع السلطاني، ورسالة الغفران، ورسالة الفلاحة، ورسالة الإقريض، وسقط الزند، واللزوميات، وكتاب الاستغفار، وقد أصبحت هذه الكتب نموذجاً أدبياً رفيعاً مثلما غدت مجالاً للدراسة والشرح والتعليق"[٢]

أمّا ما يخص كتاب "شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند"؛ فقد ذكر محقق الكتاب الدكتور محمد بنشريفة, أنّه قد وقف في الخزانة العامة على مخطوط يشمل على شروح لسقط الزند، وهي شروح غير معروفة للدارسين، ومنذ قرأها الدكتور بنشريفة عقد النية على تحقيقها ودراستها.[٣] قد عدد شُرَّاح هذا الكتاب، فوصل عددهم إلى سبعة، وقد ذكر الدكتور محمد بنشريفة أنّ لهذا الشروح قيمة تاريخية وعلمية؛ فهي من الناحية التاريخية أبرز دليل على التواصل الثقافي السريع المغرب والمشرق في ذلك الزمن البعيد. وهي من الناحية العلمية أقوى شهادة على المستوى العلمي الرفيع في الغرب

---

١) انظر، تعريف القدماء بأبي العلاء: ٣٦٥- ٣٨٦

٢) الحركة اللغوية في الأندلس: ٣٠٢ – ٣٠٣

٣) انظر: شروح غير معروفة لسقط الزند : ١١

الإسلامي[1]؛ فضلاً عن ذلك فقد حوت هذه الشروح تحليلاً نحوياً وصرفياً ولغوياً مهما يبين قدرة هؤلاء الشُرّاح وتنافسهم في شرح هذا الديوان وأهمهم:

١- أبو القاسم عبد الدايم مرزوق بن جبر القيرواني ت: ٤٧٢هـ.

٢- ابن الحداد أبو عبد الله محمد بن أحمد القيسي المريّ ت: ٤٨٠هـ.

٣- أبو الوليد هشام الوقشي ت: ٤٨٩هـ.

٤- أبو بكر محمد بن أغلب المعروف بابن أبي الدوس ت: ٥١١هـ.

٥- أبو عامر أحمد بن الفرج التجيبي.

٦- علي بن أحمد بن الفرج التجيبي.

٧- أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن أبي المعافري ت: ٥٤٣هـ.

٨- أبو سليمان داود الغرناطي ت: ٥٣٧هـ.[2]

الحسن علي بن محمد بن السّيد البَطَلْيوسي الذي سوف نقوم بتتبع آرائه في هذه الشروح؛ لنرى ما أضافه هذا العالم إلى هذه الشروح, إذا ما علمنا أنه من أقدم الشُرَّاح بعد المعري الذي شرحه في "سقط الزند وضوءه" وبعد شيخه عبد الدائم القيرواني[3]، فجاءت آراؤه النحوية والصرفية أكثر توسعاً لبعض أبيات "السقط". فكانت لهذه الآراء صداها عند مَنْ جاء بعده من شُرَّاح "سقط الزند" من الأندلسيين, والمشارقة بخاصة عند أخيه ابن السّيد البَطَلْيوسي, والتبريزي ت ٥٠٢هـ.

ولعلّ هذا ما سوف نُبَيّنه في هذا البحث؛ لنوضح القيمة الكبيرة لهذا العالم.

سادساً: وفاته:

---

١) انظر, شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٣٢.

٢) انظر, شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند, المقدمة ١٦-٢٥.

٣) لعلّ من المناسب للمقام أن نشير إلى أن الدكتور السيد عبادة قد ذكر في مقال نشره بعنوان "شرح سقط الزند للقزويني ق ٥هـ" أن الإمام القزويني قد كان ترتيبه الثالث بين شُرَّاح سقط الزند بعد المعري ت:٤٤٩هـ والتبريزي ت: ٥٠٢هـ: إن كان هذا الشرح غير موجود . وإن كان قد سبقهما الواحدي ت ٤٦٨هـ ، كما نُقل عن البديعي ت: ١٠٧١هـ. ويبدو أن هذا الرأي فيه نظر، فإذا ما علمنا أن كتاب " شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند" الذي قام بإخراجه والتقديم له الدكتور محمد بنشريفة، قد سرد مجموعة من الشُرَّاح كان لهم السبق في هذا الشرح بحكم التسلسل الزمني، فمنه تلميذ المعري والراوي عنه عبد الدائم القيرواني ت: ٤٧٢هـ، فكانت له آراء مهمة في هذا الشرح، كذلك عالمنا ابن السيد علي بن محمد البَطَلْيوسي ت ٤٨٨هـ الذي استفاد من أستاذه القيرواني وزاد على ما جاء عنده في شرح سقط الزند كما جاء في هذا البحث. ولعل هذه الآراء قد يكون لها أثرها على شرح القزويني إذا ما علما أنه قد عاصر التبريزي وابن السيد البَطَلْيوسي انظر، "شرح سقط الزند للقزويني ق ٥هـ مجلة معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد المخطوطات العربية مج ٦١ ج١ شعبان ١٤١٧هـ.

تكاد تجمع الآراء أنّ وفاة أبي الحسن علي بن محمد ابن السّيد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وهو ما ذكره القفطي[١], والسيوطي[٢]، أمّا ابن بشكوال فقد ذكر أن وفاته كانت في نحو الثمانين وأربعمائة[٣].

١) انظر، إنباه الرواة ٢: ٣٠٧

٢) البغية ٢: ١٨٩

٣) الصلة ١: ٦١٢

المبحث الثاني:

القسم الأول: المسائل النحوية

المسألة الأولى: المفعول المطلق أو المبتدأ

يقول المعري[١]:

تَمَنَّتْ قُوَيْقاً والصَّراةُ حِيالها تُرابٌ لها من أيْنُقٍ وجِمال

يقول ابن السّيد: "وأكثر ما تقول العرب ترب لها وتربا لها نصباً ورفعاً، وتراب قليل، والمراد بذلك الخيبة لها. والرفع أبلغ؛ لأنّه بمنزلة ما ثبت ووقع."[٢]

ذكر ابن السّيد توجيهاً لكلمة "تراب" في بيت المعري، فرأى لها وجهين من حيث الإعراب والمعنى الأول: النصب على المفعول المطلق، والثاني الرفع: على المبتدأ. وهو الوجه الذي أخذ به ابن السِّيد؛ لأنّه يراه من حيث الدلالة أبلغ للقيمة الدلالية التي يحملها تركيب الجملة الاسمية.

وحتى تتضح صورة هذين التوجيهين لابن السيد؛ نرى أن نقف على ما جاء عند النحاة عن المصدر (ترب)؛ لنعرف أثر النحو في هذا التوجيه.

فسيبويه قد حمل "تراب" على باب المصادر التي يُدعى بها، وذكر أثر الحركة الإعرابية في معنى التركيب، يقول: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها. وذلك قولك: تُرباً، وجندلاً، وما أشبه هذا، فإن أدخلت "لك" فقلت: تربا لك، فإنّ تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول[٣]، كأنّه قال: ألزمك الله وأطعمك الله تربا وجندلاً، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك وجُندلت. وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده.

قال الشاعر[٤]:

لقد ألَبَ الواشُون ألْباً لِبيْنِهمْ فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ

وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأول".[٥]

---

١) سقط الزند وضوءه: ٤٦٩

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٣٢٤

٣) يقصد سيبويه بالباب الأول قوله: "هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سُقيا ورَعيا، ونحو قولك خيبة، ودَفراً، وجْدعاً وعقْراً، وبؤساً، وأُفة وتُفة، وبُعداً وسُحقاً. ومن ذلك قولك: تعساً وتباً، وجوعاً وجوساً.. الكتاب ١: ٣١١

٤) انظر: الكتاب ١: ٣١٥ المقتضب ٣: ٢٢٢، شرح السيرافي ٢: ٢٠٦، شرح المفصل ١: ٢٨٨

٥) الكتاب ١: ٣١٤- ٣١٥

وإذا تتبعنا النحاة بعد سيبويه، فإننا نجد المبرد ينصّ على أن هذه أسماء ليست من الفعل، ولكنّها تكون مرة مفعولات، ومرة مبتدأ، وذلك قولك: تُرباً وجَندلاً. إنما تريد: أطعمه الله ولقَّاه الله، ونحو ذلك: فإنْ أخبرت أنّه مما قد ثبت رفعت.

قال الشاعر:

لقد ألَبَ الواشُون ألْباً لِبيْنِهمْ فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ[1]

أمّا السيرافي فقد ميّز بين التركيبين بالنصب والرفع؛ فمال إلى الرفع، وجعله الوجه الأقوى، فقال: "وقد رفعه بعض العرب، والرفع فيه أقوى من الرفع في المصادر في الباب الذي قبله (يقصد نحو: سقيا لك، وَرعياً وَخْيبةً).

قال الشاعر:

فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ[2].

وقد اقتصر ابن الحاجب على وجوب وجه النصب على المصدرية، فقال: "فمعنى تربا: تعساً وخيبة، فقد قصد به ههنا معنى تعس فيجب أن يكون نصبه على المصدر، إلا أنه لا يجوز إظهار فعله, وجندلاً مثله"[3].

وجعلها الجزولي من الكلمات الجامدة التي جرت مجرى المصادر في الدعاء: تراباً وجندلاً[4].

بينما ذهب ابن عقيل أنّ الظاهر من الكلام أنّها كلّها منصوبة مفعول به، أنّه الأصح، وهو تأويل الأكثرين، والتقدير ألزمك الله أو أطعمك تراباً وجندلاً.[5]

وما قاله النحاة يمثل المنطلق الذي أخذ به ابن السّيد في توجيهه السابق للبيت، ويحسب لابن السّيد أنّه أول مَنْ سبق بالتوجيه السابق بين شُرَّاح سقط الزند.

ولعلّ ما قاله قد أخذ به مَنْ جاء بعده من شُراح "سقط الزند"؛ فرأوا الوجه "ترابٌ لها" الرفع على المبتدأ و الخبر، وأنّ البَطَلْيوسي أكثرهم توسعاً، يقول: "وقوله: تراب لها دعاء عليها حين آثرت قويقاً على الصراة، جهلاً منها. وأكثر ما تقول في هذا المعنى تُرباً له، وتُربٌ له نصباً ورفعاً. وقد يقولون تراباً وتراب، وهو قليل في كلامهم.

قال الشاعر:

لقد ألَبَ الواشُون ألْباً لِبيْنِهمْ فَتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ

---

١) المقتضب ٣: ٢٢٢

٢) شرح السيرافي ٢: ٢٠٦

٣) الأمالي النحوية ١: ٤٣٦

٤) المقدمة الجزولية في النحو: ٢٧٨

٥) المساعد ١: ٢٨٠

وقال آخر:

ترابٌ لأهلِي لَا ولَا نعمةٌ لَهم لَشَدَّ إذن مَا قَدْ تَعبَّدَني أهلي

والمراد بقوله "تربا له" الخيبة مما يأمله. وقيل المراد: به أن يصرع ويُقْتل فيسقط على وجهه وفمه؛ كما قال الأشعث:

تناولتُ بالرّمحِ الطويلِ ثيابَهُ فخرّ سريعاً لليدين ولِلفَمِ

وإنّما قال "تراب لها" فرفع؛ لأن الرفع في هذا أبلغ من النصب، وإن كان النصب أكثر استعمالاً؛ لأنّه إذا نصب فإنّما هو داعٍ وسائل أن يقع بها ذلك، وإذا رفع جعله بمنزلة الشيء الذي وقع وثبت، وإن كان لا ينفك عن معنى الدعاء رفعاً ونصباً.[١]

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه المعري في قوله: (ترابٌ لها) أو (تراباً لها) اتفقتا في معنى الدعاء عليها (الجمال والنوق) ولكن دلالة المعنى تختلف ما بين الجملة الاسمية والفعلية.

فـ "تراب لها" اسمية "وأمّا رفع المصادر هذه؛ فللدلالة على الثبوت والاستقرار, تقول: (صبراً جميلاً) إذا أمرت بالصبر، فإن قلت: (صبٌر جميل) كان أمراً بالصبر الدائم الطويل. وهو معنى المصدر المنصوب إلا أنه أثبت وأدوم."[٢]

"تراباً له" فهي في مضمونها فعلية حذف فعلها، وكان الغرض كما قال الجرجاني أن يفيد: "تجدد المعنى المثبت شيئاً بعد شيء"[٣] وهو ما أشار إليه البَطَلْيوسي، فقال: "وإن كان النصب أكثر استعمالاً؛ لأنه إذا نصب فإنما هو داعٍ وسائل أن يقع بها ذلك."[٤]

---

١) شروح سقط الزند ٣: ١١٦٦

٢) انظر، النحو العربي، أحكام ومعان ١: ٤٥٧

٣) دلائل الإعجاز: ١٧٤

٤) شروح سقط الزند ٣: ١١٦٦

المسألة الثانية: المفعول المطلق أو الظرف

قال المعري[١]:

ولو كَتمُوا أنسابَهمْ لعَرَتْهُمُ وُجُوهٌ وفِعْلٌ شاهِدٌ كُلَّ مَشْهَدِ.

يقول ابن السيد: "يحتمل أن يريد كلَّ مشهد" فيكون مصدراً على مَفْعل كالمضرب، ويحتمل أن يريد به المحضر فيكون ظرفاً أي شاهداً في كل مكان يشهده الناس"[٢].

ذكر ابن السّيد توجيهين نحويين للكلمة "كلَّ مشهد"

الأول: النصب على المصدر، والثاني: النصب على الظرفية.

التوجيه الأول: النصب على المصدرية (المفعول المطلق):

فإذا ما بدأنا بما جاء عند النحاة، فسيبويه قد أشار إلى إنابة اسم الإشارة عن المصدر، يقول: "أما ظننتُ ذاك فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنّك قد تقول ظننت، فتقصر كما تقول ذهب، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن"[٣]، وعلق السيرافي على ذلك فقال: "يعني قول العرب: "ظننت ذاك" إنما يعنون ذاك الظن"[٤] وهو ما ذهب إليه أبو حيان، فقال: "فمن كلام العرب: ظننت ذاك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه، إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له" [٥] أمّا مَنْ جاء بعد سيبويه, فإننا نجدهم قد تناولوا هذه الجزئية في باب المفعول المطلق وتحديداً فيما ينوب عنه، فنصّوا على ذلك، يقول الرضي: "وإمّا في "بّعْض" و"كلّ" نحو: ضربته بّعْضَ الضرب، أو كلَّ الضرب"[٦].

ويرى ابن مالك أنّ كلّ "وبعض" مما ينوب عن المفعول المطلق ويقوم مقام المبين للنوع.. أو كل، نحو قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، أو بعض كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبة:٣٩][٧] ويقول في موضع آخر: "يقوم مقام المصدر: أو (كلَّ) أو (بعض) كـ "جَدَّ في أمره كُلَّ الجد، ورفق بَعْضَ الرفق".[٨] وقد رأى الشاطبي أنّ هذه الأسماء (كلّ، وبعض, وجملة، وجميع) موضوعة موضع المصدر إلا أنّها في قوته "وقوله "كلَّ الجدَّ" وضع فيه كلاً عِوضّ المصدر فنصبه نصبه، فهو اسم موضوع موضع المصدر، إلا أنّه في قوة المصدر، ولمّا قال ككذا، فشبّه به

---

١) انظر، سقط الزند وضوءه: ١٥١

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٢٣

٣) الكتاب ١:٤٠

٤) شرح السيرافي ١: ٢٨٤، التذليل والتكميل ٧: ١٥٥.

٥) التذييل والتكميل ٧: ١٥٥

٦) شرح الرضي: ١: ٢٩٧

٧) شرح التسهيل ٢: ١٨١

٨) شرح الكافية الشافية ٢: ٦٥٦

دخل مع كل ما هو في حكمها، والذي في حكمها هو ما كان من الأسماء في معنى ما أضيف إليه أو فُسِّر به من المصادر، نحو: بعض، وجملة، وجميع نحو: ضربته بعضَ الضرب، وأكرمته بعضَ الإكرام، وسرتُ نوعاً من السير، وجملةً من السير، وسرت جميع السير"[١].

وقد جعل الأزهري "كلَّ" وما في معناها مضافاً إلى المصدر، وإن كان فيما ذهب إليه نوع من التأويل بذكر المفعول المطلق، يقول: "أو من "كل" وما في معناها مضافة إلى المصدر نحو: ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء:١٢٩]، فكلَّ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا تميلوا ميلاً كلَّ الميل. ونحو قوله، وهو قيس بن الملوح[٢]:

وَقَد يجمعُ اللهُ الشَتيتيَنِ بَعدمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَنِّ أنْ لا تَلاقِيا

والأصل يظنان ظنّاً كلَّ الظن، ونحو: ضربته جميع الضرب؛ أو عامة الضرب؛ أو من "بعض" وما في معناها مضافة إلى المصدر "كضربته بَعْضَ الضرب، فَبعْضَ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل ضربته ضرباً بعض الضرب, وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤] ، ونحو: ضربته يسير الضرب[٣].

وإذا ما انتقلنا إلى ما جاء عند معربي القرآن؛ فإننا نجدهم حين يقفون على إعراب ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾، فمنهم مَن يعرب (كُلَّ الْمَيْلِ) مصدراً كالنحاس، يقول: ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾ "مصدر"[٤]، دون إضافة لفظ نيابة عن المفعول المطلق، فكأنّ اللفظة قد بقيت على أصل الباب، بينما يرى العكبري أنّ اكتسابها للمصدرية بما أضيفت إليه "انتصاب كلّ على المصدر؛ لأنّ لها حكم ما تضاف إليه؛ فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً"[٥] وهو ما صار عليه معربو القرآن بعد ذلك[٦].

التوجيه الثاني: النصب على الظرفية:

كما هو معلوم أنّ الحديث عن الظروف والتوسع فيها عند النحاة لا يقل عن المفعول المطلق، لكن الجزئية التي تهمنا هنا هو ماله علاقة بتوجيه ابن السّيد لبيت المعري. فكما هو معلوم أنّ النحاة قد أشاروا إلى إقامة المصدر مقام الظروف المكانية والزمانية، فسيبويه ذكر ذلك من باب التوسع والاختصار، يقول: "وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِ، وخفوقَ النجمِ، وخلافة فلانٍ،

---

١) المقاصد الشافية ٣: ٢٢٦-٢٢٧

٢) انظر، ديوانه: ٢٩٣، الخصائص ٢:٤٤٨

٣) شرح التصريح ٢: ٣٩٣-٣٩٤

٤) إعراب القرآن ١: ٤٩٤

٥) التبيان ١: ٣٩٦

٦) انظر، الدر المصون ٢: ٤٣٧

وصلاةَ العصرِ. فإنّما هو من: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[١].

وقد وقف النحاة بعد سيبويه مع هذه الجزئية في باب الظروف, أو ما ينوب عنها من المصادر، والذي سوف نقصره على ما يماثله فيما سبق عرضه عمَّا ينوب عن المفعول المطلق.

يقول الأشموني: "مما ينوب عن الظرف أيضاً.. كُلّيته أو جزئيته: مشيت كلَّ اليوم أو كلّ البريدِ، ونِصْفَ اليوم، ونِصْفَ البريد، أو بَعْضَ اليوم بعض البريد"[٢].

وحتى نكمل ما بقي من توجيه ابن السّيد، لعلّنا نَقف على ما جاء عند شُرَّاح سقط الزند؛ لنعرف نظرتهم, وبخاصة مَنْ جاء بعده.

فالبطيلوسي يرى أنّ "المشهد" الشهادة، أي شاهدٌ على كلَّ شهادة، فيكون مصدراً أتى على مَفْعَل، كالمضْرب والمقتل، ويحتمل أن يريد به المحضرَ والمجلس، فيكون ظرفاً، أي شاهد في كلَّ مكان يشهده الناس"[٣] وقد اقتصر الخوارزمي على القول بالمصدرية؛ لِمَا يرى فيها من المبالغة فيقول: "كلَّ مَشْهدِ" منصوب على المصدر، أي شهادة كلية بليغة، ومثله أكرمته كل إكرام، وأوجعته كل إيجاع. هذا كقول أبي الطيب[٤]:

أفعالُهُ نسبٌ لو لم يَقُلْ معها جَدِّي الخَصيبُ عَرَفنا العِرقَ بالغُصُنِ[٥].

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض أن الوجه على المصدرية ما يميل إلى الأخذ به للآتي:

١- ذكر النحاة أنّه لا فعل إلا وله مفعول مطلق، يقول الرضي: "وأيضاً لا فعل إلا وله مفعول مطلق ذكر أو لم يذكر"[٦].

٢- لم يفرق بعض النحاة ما بين المصدر, ونائبه مع (كل، وبعض), فقد وجدنا من معربي القرآن من ينص على أن (كلّ، بَعْض) هي المفعول المطلق دون تحديده بنائب, وهو ما أشرنا إليه سابقاً عند معربي القرآن.

٣- إن وقوع المصدر النائب عن الظروف له شرط, وهو أن يضاف إلى زمان ومكان.[٧] ولو حذفنا هذا الشرط لوقع التركيب في لبس، فلو قلنا: سافرت كلَّ الوقت، أو استمر محمد في القاعة بَعْضَ الوقت, بدون كلمتي (كلّ وبَعْض)؛ لاختل المعنى, فيكون: سافرت الوقت، استمر محمد

---

١) الكتاب ١: ٢٢٢

٢) شروح الأشموني ١: ٢٢٢

٣) شرح سقط الزند ١: ٣٥٤

٤) ديوان المتنبي ٤: ٢١٦

٥) شروح سقط الزند ١: ٣٥٤

٦) شرح الرضي ١: ٢٩٣

٧) انظر، شرح الأشموني ١: ٢٢٢

في القاعة الوقت؛ عكس لو قلنا: لا تمل كلَّ الميل، وجدّ كلَّ الجد فيجوز أن نقول: لا تمل الميل، وجدّ الجدّ.

٤- معنى البيت – كما ذكر شُرَّاح سقط الزند- يقرب القول بالمصدرية؛ فقد ذكر التبريزي "عزوت الرجل إلى أبيه عزواً، وعزيته عزياً، إذا نسبته إليه. يقول: قد بين آباؤهم صحة أنسابهم، بما أورثوهم من مشابهتهم في وجوههم وأفعالهم"[١]، وهو ما رآه الخوارزمي الوجه في البيت فقال: "كلَّ مشهد" منصوب على المصدر، أي شهادة كلية بليغة. ومثله: أكرمته كلَّ إكرام, وأوجعته كلَّ إيجاع"[٢].

١) شرح سقط الزند ١: ٣٥٤

٢) السابق ١: ٣٥٤

المسألة الثالثة:

أ- الحال أو الخبر

قال المعري[١]

أهَاجَكَ البَرْقُ بذَاتِ الأمْعَزِ بَيْن الفُراتِ والصَّرَاة يجتَزي

مِثْلَ السُّيُوفِ هَزَّهُنَّ عارِضٌ والسّيْفُ لا يروُعُ إنْ لم يُهزَزِ

يقول ابن السيد: "ويجوز نصب مِثلَ على الحال من البرق، ورفعه على إضمار مبتدأ"[٢].

ذكر ابن السّيد توجيهين نحويين لكلمة "مِثل السيوف".

الوجه الأول: النصب على حال من الفاعل في البيت الأول (البَرق).

الوجه الثاني: الرفع على أن (مثلُ السيوف) خبر لمبتدأ مرفوع تقديره "هو".

وإليك بيان المسألة:

لعل هذين التوجيهين يتطلبان الوقوف مع بابي الحال، والمبتدأ والخبر.

أولاً: على الحال فقد نصّ النحاة على أنّ الأصل في الحال أنْ تكون فضلة منصوبة صورتها مشتقة، يقول الفاكهي: "الوصف ولو مؤولاً "الفضلة" أي الواقع بعد تمام الجملة، وإن توقفت الفائدة عليه "المسوق" في الكلام "لبيان هيئة صاحبه "أي كيفية وقوع الفعل منه أو عليه. وصاحبه من الحال وصف له في المعنى كجاء زيد راكباً، وركبت الفرس مسرجاً"[٣].

فإذا ما أردنا تطبيق حد "الحال" على ما جاء عند ابن السّيد؛ فإنّه لا يستقيم للآتي:

١- الأصل في الحال أنْ تكون لبيان الهيئة، ويظهر أنّه بعيد في كلمة "مِثْلَ" للفصل الطويل ما بين كلمة (البرق) الفاعل، وكلمة (مثل).

٢- أنّ كلمة "مِثلَ السيوف" جاءت جامدة وقد تؤول بالمشتق، وهو ما يخالف كونه الأصل في الحال أن تكون مشتقة.

٣- ورد البيت في "سقط الزند وضوءه" برفع كلمة "مِثْلُ", ولم ترد له رواية بالنصب، ولعلّ أول من انفرد بذكر رواية النصب (مثلَ), وهو ما نجده في "شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند"[٤] فكان الأولى إبقاء البيت كما جاء عند المعري بالرفع[٥].

---

١) وردت كلمة (مِثل) بالنصب في شرح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٤١، بينما وردت بالرفع (مَثل) فقط في سقط الزند وضوءه: ١٧٤، شروح سقط الزند ١: ٤١٥.

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٤١

٣) شرح الحدود النحوية: ٣٥٨

٤) انظر، شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٤١

٥) وممن جاء عنده البيت برواية الرفع لـ "مِثلُ" التبريزي، انظر الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه ١: ٢٥٦.

ثانياً: رفع كلمة "مِثْلُ" على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو" وهذا الوجه يمثل صورة من صور باب المبتدأ والخبر المرتبط بحذف أحد ركني الإسناد. وهو ما يجعلنا نقف مع هذه الجزئية من هذا الباب.

فإذا بدأنا بما جاء عند سيبويه، فقد وجدناه يتحدث.. عن إضمار المبتدأ، فيقول: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً. وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله"(١).

وقد توسّع النحاة في توضيح هذا الحذف, وبيان الشروط التي تصحبه، يقول في ذلك ابن فلاح: وأمّا الجائز حذفه فعند وجود قرينة حالية، أو مقالية، تدل على الحذف، وإلا امتنع الحذف لعدم القرينة الدالة على المحذوف.

ومما جاء منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أي هو النار، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، وقوله: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ النساء:٤٦ ، وقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ سَمَّاعُونَ﴾ [المائدة: ٤١]؛ أي قوم... وقوله ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، الأجود حذف المبتدأ، أي: قولنا طاعة، بدليل ظهوره في قول الشاعر(٢):

فقالت: على اسمِ اللهِ أمْرُك طَاعةٌ وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أعَوَّدِ

وإذا قيل: كيف أنت؟ قلت: صالح, أي: أنا صَالِحٌ

وقول الشاعر(٣):

فقالت: حَنانٌ، ما أتَى بِكَ هَاهُنا أذُوْ نسبٍ أمْ أنتَ بِالحيِّ عارِفُ؟

أي: أمرُكَ حَنَانٌ، وأذو نسب أنْتَ؟

وقول الآخر(٤):

يَوْماً يَمَانٍ إذا لاَقيْتُ ذا يَمَنٍ وإنْ لَقيْتُ مَعَدَّياً فعَدنَاني

أي: أنا يَمَانٍ.

وقول الآخر(٥):

لا يُبْعِدُ اللَّهُ التَّلبُّبَ والْـ ـغاراتِ إذْ قال الخَمِيسُ: نَعَمْ

---

١) الكتاب ٢:١٣٠

٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة ديوانه: ١١٣، الخصائص ٢: ٣٦٢، مغني اللبيب: ٨٢٦.

٣) انظر، الكتاب ١: ٣٢٠، المقتضب ٣:٢٢٥، الهمع ١: ١٨٩.

٤) البيت لعمران بن حطان، انظر ، الكامل ٣: ٩٢-٩٣

٥) البيت للمرقش الأكبر، انظر، المفصل: ١٥، شرح المفصل ١: ٢١٩

أي: هذه نَعَمٌ فاغَتنموها .

وأمّا قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، فيحتمل حذف المبتدأ، ويحتمل حذف الخبر، ورجّح ابن الحاجب حذف المبتدأ بأوجه:

أحدها: أنّه إذا حذف المبتدأ كانت قرينة حاله – وهو قيام الصبرية دليلاً على المبتدأ دليلاً على المبتدأ المحذوف، أي: أمري صبر جميل، وإذا حكم بحذف الخبر لم يكن ثم قرينة تدل على خصوص الخبر.

الثاني: أنّ الكلام سِيقَ للتمدح، بحصول الصبر له، فحذف المبتدأ يحصل له هذا المعنى، وحذف الخبر لا يحصِّلُهُ، لأنّه غير مخبر بأنّ الصبر الجميل أجمل بمن قام به، ولذلك يقوله المتكلم وإن لم يرزق منه شيء"[١].

وقد أدرك الإمام عبد القاهر الجرجاني القيمة الدلالية للحذف وبخاصة حذف المبتدأ، فبين ذلك وفصله، فقال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ"[٢].

ثم أخذ الجرجاني في تطبيق هذا الكلام على حذف المبتدأ، يقول: " وأنا أكتب لك بديئاً أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه. أنشد صاحب الكتاب[٣]:

اعتادَ قلْبَكَ من لَيْلَى عوائِدُه وهاجَ أهواءَك المكْنُونةَ الطَّلَلُ

ربْعٌ قَواءٌ أذاعَ المُعْصراتُ به وكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ

قال: أراد "ذاك ربع قواء أو هو ربع" ، قال: ومثله قول الآخر[٤]:

هلْ تَعْرِفُ الْيَومَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلاَ كَما عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلاَ؟

دَارٌ لِمَرْوَة، إذ أَهْلِي وأهلُهُم بالكانِسيَّة نَرعَى اللَّهْوَ والغَزَلا

كأنه قال: "تلك دار"[٥] وقد فصّل الجرجاني نظرته لحذف المبتدأ بعدد من الشواهد وحتى لا نطيل المقام بذكرها يمكن للقارئ أن يعود إليها في ذلك الباب من الدلائل[٦].

---

١) المغني في النحو ٢: ٣٤٢–٣٤٥. ، انظر ، الإيضاح في شرح المفصل ١:١٩٤

٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦

٣) نسب لعمر بن أبي ربيعة ولم يوجد في ديوانه، انظر، الكتاب ١: ١٤٢، الخصائص ١: ٢٩٦، تحصيل عين الذهب: ١٩٠–١٩١.

٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ملحق ديوانه: ١٧٧، الكتاب ١: ١٤٢، تحصيل عين الذهب: ١٩١.

٥) دلائل الإعجاز: ١٤٦–١٤٧

٦) انظر دلائل الإعجاز: ١٤٨–١٥٢

ولم يزد شُرّاح سقط الزند شيئاً على ما جاء عند ابن السِّيد, فقد نقل البطليوسي رأيه دون زيادة, فقال: "ويجوز نصب "مثل" على الحال, ورفعه على إضمار مبتدأ يبنى عليه".[١]

لعلّنا بعد العرض السابق لتوجيه ابن السّيد لبيت المعري نميل إلى الأخذ بالوجه الثاني، وهو رفع كلمة "مِثْلُ" على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هو "مِثلُ" السيوف، وهو في هذا التوجيه قد أخذ بباب في العربية مطرد في بناء جملها، فضلاً عن ذلك فإنّ هذا الحذف الذي أخذ به المعري، كما هو معلوم ظاهرة لغوية يعمد إليها المتكلم طبقاً للجهد الأقل في النطق، يحاول من خلاله المتكلم حذف بعض العناصر اللغوية في بناء الجملة ليس لغرض النقص منها إنّما يبقى للتركيب معها معنى يحمله هذا العنصر المحذوف؛ لتعطي الجملة معنى يحسن السكوت عليه[٢].

فقد قاسه على ما جاء في مصادر النقل كالقرآن الكريم، وما جاء في كلام العرب، كما مرّ, وهو بذلك يحقق القيمة الدلالية للتعبير بالجملة الاسمية التي تدل كما نص الجرجاني وغيره من العلماء على أنْ يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء[٣], ويقول أبو حيان: "والاسمية تدل على الثبوت"[٤].

---

١) شروح سقط الزند ١: ٤١٥.

٢) انظر، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته: ١٥-١٦.

٣) انظر دلائل الإعجاز: ١٧٤

٤) البحر المحيط ١: ١٧٦

ب- الحال أو الخبر

يقول المعري[١]:

وأوّلُ مَا يَكُونُ اللَّيثُ شِبْلاً ومَبْدأُ طَلْعَةِ البَدْرِ الهِلَالُ

يقول ابن السِّيد "قوله شبلا: النصب على الحال السادة مسد الخبر والرفع على خبر الابتداء".[٢]

ذكر ابن السِّيد توجيهاً نحوياً لكلمة "شبلاً" فرأى فيها وجهين الأول: بالنصب على أن تكون "شبلاً" حالاً سد مسد الخبر. والوجه الثاني: بالرفع على أنْ تكون "شبل" خبراً للمبتدأ أوَّلُ" وحتى تتضح الصورة عن هذين الإعرابين والترجيح بينهما يمكن أنْ نربط ذلك بما جاء عند النحاة.

أولاً: ذكر النحاة أنّ مواضع حذف الخبر وجوباً: أنْ يكون المبتدأ مصدراً صريحاً وبعده مفعول للمصدر ثم اسم منصوب على الحالية يسدُ مسدُ الخبر من غير أن يقع خبراً، لأنّ المعنى لا يقبله، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر نحو: أكبر شربي السويق ملتوتاً، أو يكون أفعل التفضيل إلى مصدر مؤول "أخطب ما يكون الأمير قائماً" فإذا ما بدأنا بسيبويه ، فإننا نجده قد أشار إلى مجيء الحال من تركيب المصدر

يقول: وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر، وتقول عهدي به قائماً، وعلمي به ذا مال، فتنصب على أنّه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: ضربي عبد الله قائماً على هذا الذي ذكرت لك[٣].

وقد توسّع النحاة بعد سيبويه في بيان هذه المسألة في باب حذف الخبر، فأطالوا الحديث عن الحال السادة مسد الخبر، فتعددت آراؤهم لذا حرصت أنْ أبين أهم ما جاء عندهم؛ لنربطه بما له علاقة كما جاء عند ابن السّيد في توجيهه السابق.

يقول ابن يعيش "المسألة الثالثة وهي "أخطب ما يكون الأمير قائماً" فهي في تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى، وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما: نحو المسألة قبلها، فقولك: أخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير، لأنّ "ما" مع الفعل بتأويل المصدر، نحو قول الشاعر[٤]:

يَسُّر المرءَ ماَ ذَهَبَ الليّالي...

وكذلك "ما يكون" بمعنى الكون، والمراد بكونه وجوده، والتقدير أخطب وجود الأمير إذا كان قائماً، جعل وجوده خطيباً مبالغة، ويكون "إذا" الخبر، وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم،

---

١) ورد البيت في "سقط الزند وضوءه" برفع "شِبلٌ": ١٧٦

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٤٢٤

٣) الكتاب ١: ٤١٩

٤) عجزه: وكانَ ذهابُهُن له ذَهَابا، انظر الإنصاف ٢: ٥٦٣، الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٢٣٣، خزانة الأدب ٣: ٥٥٩

يدل على ذلك أنّه قد حُكي عن بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة، بنصب يوم، فدلّ على ذلك أنّ "إذا" في موضع نصب كما تقول: زيد عندك، وفيه ضمير، والظرف الضمير في موضع رفع؛ لأنّه الخبر. الوجه الثاني: أن يكون قوله "أخطب ما يكون" بمعنى الزمان، لأن "ما" تكون بمعنى الزمان؛ لأنّها في تأويل المصدر، والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف، كأنّه قال: أخطب أوقات كون الأمير، كما يقال: مقدم الحاج وخفوق النجم، أي زمن الحاج وزمن خفوق النجم، ويكون الخبر "إذا كان قائماً" على ما تقدم، إلا أن "إذا" على هذا في موضع رفع خبراً عن الأول، كما تقول: وقت القتال يوم والجمعة، فكأنّه قال: أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيباً إذا كان قائماً."[١]

وقد اختلف النحاة في توجيه هذا التركيب "أخطب ما يكون الأمير قائماً".

يقول السيرافي: "قال أبو سعيد السيرافي كان الأخفش يجيز رفع قائم، وأجازه المبرد، كان التقدير إذا قلت: أحسن ما يكون، فقد قلت: أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبد الله ويكون قائماً خبراً له، وعلى مذهب سيبويه إذا قلت: أحسن ما يكون، فمعناه: أحسن أحواله، وأحواله ليست إيّاه، وقائم هو عبد الله، ولا يجوز أنْ يكون خبراً لأحسن، وهذا اختيار الزجاج، وهو عندي الصحيح"[٢].

أما الجرجاني فقد رأى أن (إذا) المقدرة خبر عند (أخطب) و (قائماً) حال؛ لأن أخطب ما يكون إذا كان قائماً.[٣]

وقد ذهب ابن الشجري إلى أنّ (أخطب) إنّما هو للأمير، وقد أضافوه إلى (ما) المصدرية، ولفظة (أفعل) التي وضعوها للمفاضلة معها أضيفت إليه صارت بعضه. ولمّا أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهي موصولة بـ (يكون) صار (أخطب كونا).

فالتقدير أخطب كون الأمير؛ فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين، والمعنى راجع إلى الأمير، فلذلك سدت الحال مسد خبر (هذا) المبتدأ، إذ الحال لا تسد خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حدث.[٤]

وقد جعلت – يكون – في هذه الصورة من تراكيب الحال السادة مسد الخبر – تامةً، وليست الناقصة، وهو ما قوّى وجه الحال، ولعلّ السبب في ذلك كما جاء عند الأشموني: "إنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من دون المصادر ، فحكمنا بأنّها أحوال؛ إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.

---

١) شرح المفصل ١: ٢٢٦– ٢٢٧

٢) شرح السيرافي ٢: ٢٩١

٣) انظر ، المقتصد ١: ٢٤٢

٤) انظر, أمالي ابن الشجري ١: ١٠٤

الثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعهن كقوله ﷺ: (أَقْرَبُ ما يَكونُ العَبْدَ مِن رَبّه، وهو ساجِدٌ، فأكثروا الدعاء)[١].

وقول الشاعر[٢]:

خَيْرُ اقْترابِي مِن المَوْلَى حَلِيفَ رضاً وشرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وهو غَضْبانُ[٣]

ثانياً: أما توجيه الرفع كما ذكر ابن السّيد "وأول ما يكون الليث شَبْلٌ" فلن نطيل الكلام عليه؛ لأنّه رأي قد قال به بعض النحاة وأجازوه، يقول ابن عقيل: "أي رفع ما ينتصب حالاً جائز بعد كذا، فتقول: أخطب ما يكون الأمير قائم، أو أخطب ما كان الأمير قائم، برفع قائم خبراً عن أخطب مجوزاً للمبالغة، وهذا مذهب الأخفش والمبرد والفارسي، ومنع ذلك سيبويه."[٤]

ويظهر أن هذا الرأي لم يلق قبولاً عند النحاة، فحاولوا رده وتأويله "لأن "قائماً" من صفات الأعيان لا من صفات الأحوال، فالمطابق للإخبار عن قوله "أخطب أحوال الأمير" أن يقال: القيام، كما يقال: أحسن أحوال الأمير السرور أو الضحك، ولا تقول: الضاحك ولا السار، فجعله قائماً خبراً عن "أخطب" فيه مجاز بلا شك."[٥]

ولعل ما قاله النحاة عن هذه الحال السادة مسد الخبر هو ما جاء عليه بيت المعري و"أول ما يكون الليث شبلا", وجعله ابن السّيد الوجه الأول, وقد سار شُرَّاح "سقط الزند" ابن السّيد في ذكر الوجهين, مع إشارتهم أنّه قد وقع في بعض النسخ "شَبْلٌ" بالرفع وهو ما ذكره البَطَلْيوسي: "ووقع في بعض النسخ "شبل" بالرفع، وفي بعضها "شبلاً بالنصب، وكلاهما جائز. فمن نصب فعلى الحال السادة مسد الخبر، ومن رفع جعله خبر الابتداء الذي هو "أول".[٦]

وعليه فإن القول بالحال السادة مسد الخبر هو ما نميل إليه، لأنّ أصل الحال إخبار؛ ولأنّها تشترك مع الخبر في كونها وصفاً، وقد سمّى سيبويه الحال خبراً وصفة، كما عدّها عبدالقاهر خبراً ثانياً؛ لأنّها خبر في الحقيقة، من حيث أننا نثبت بها المعنى لذي الحال، كما نثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل.[٧]

---

١) رواه مسلم في صحيحه عن أبو هريرة: ٤٨٢، ورواه أبو داود في سننه برقم ٨٧٥، وسكت عنه وقد قال في رسالته لأهل مكة كل ما سكت عنه فهو صالح

٢) الشاهد بلا نسبة، انظر الهمع ١: ١٠٧

٣) شرح الأشموني ١: ١٠٤.

٤) المساعد ١: ٢١٢.

٥) التذييل والتكميل ٣: ٢٩٦.

٦) شروح سقط الزند ٤: ١٦٧٨– ١٦٧٩.

٧) انظر دلائل الإعجاز : ١٦٤.

ويقول ابن يعيش: "إنما استحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنّها في المعنى خبر ثانٍ".[1]

١) شرح المفصل ٢: ١٥٢

المسألة الرابعة: حذف المضاف وخبر كأنّ

قال المعري:[١]

كأنَّ أهْلَ قُرَى نَمْلٍ عَلَوْنَ قَرَا رَمْل فَغادَرْنَ آثاراً مخافِيتَا.

يقول ابن السِّيد: "وفي هذا البيت شيآن محذوفان لا يصح البيت إلا بهما وتقديره: كأنّ فيه آثار أهل قرى نمل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وحذف الظرف الذي هو خبر كأنّ كما قال طرفة[٢]:

وتَبْسُمُ عن ألْمَي، كأنّ مُنَوَّراً تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي

أي: كأنّ فيه منوراً. والعرب تحذف خبر إنّ وكأنّ وأخواتهما إذا فهم المعنى[٣].

ذكر ابن السّيد توجيهاً نحوياً لتركيب "كأنّ أهل قرى" في بيت المعري، فرأى أنّه قائم على الحذف في موضعين الأول: حذف اسم كأنّ المضاف وتقديره آثار أهل، فحذف آثار وأقام أهل مقامه فأخذ إعرابه، والثاني: حذف خبر كأنّ المقدر بظرف. وحتى تتضح صورة هذا التوجيه يمكن أن نبدأ **بـ:**

الموضع الأول: وهو ما جاء عند النحاة من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه؛ ليأخذ موقعه الإعرابي، كما جاء في آيات القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره. فقد فصّلنا الحديث فيه في مسألة سابقة فلا حاجة لإعادته هنا[٤].

أمّا الموضع الثاني: الذي ذكره في التوجيه فهو حذف الخبر مع الحرف الناسخ "كأنّ" وقدرّه بجار ومجرور. وحتى تتضح صورة هذا التوجيه؛ يمكن أن نربطه بما جاء عند النحاة.

أجاز النحاة حذف خبر "إنّ" أو أحدى أخواتها إذا كان هناك ما يدلّ على الحذف. وقد أشار إلى ذلك سيبويه فقال: "ويقول الرجل للرجل: "هل لكم أحد إنّ الناس ألبٌ عليكم"، فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمراً أي: إنّ لنا.

وقال الأعشى[٥]:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مرْتَحَلا وإنَّ في السَّفَرِ ما مَضَى مَهَلا

وتقول: إنّ غيرها إبلاً وشاء كأنّه قال: إنّ لنا غيرها إبلاءً وشاءً، أو عندنا غيرها إبلا وشاء. فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه.[٦]

---

١) سقط الزند وضوءه: ٦٨٠

٢) ديوان طرفة: ٢٠

٣) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٤١٠

٤) انظر، المسألة الرابعة من هذا البحث

٥) ديوانه: ٢٣٣، الكتاب ٢: ١٤١

٦) الكتاب ٢: ١٤١

وقد توسّع النحاة بعد سيبويه في إيضاح هذا الحذف, وربطوا ذلك بدلالة القرائن، وكثرة الاستعمال، والاتساع، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ أخبار هذه الحروف إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنّه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها، وذلك قوله: إنّ مالا وإنّ ولداً وإنّ عدداً، كأن ذلك وقع في جواب هل لهم مال؟ وهل لهم ولد، وهل عدد، فقيل في جوابه: إنّ مالاً وإن ولداً وإنّ عدداً، أي إن لهم مالاً وإنّ لهم ولداً وإنّ لهم عدداً، ولم يُحتج إلى إظهاره لتقديم السؤال عنه، ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً".(١)

ولم يبعد شُرّاح "سقط الزند" عن الأخذ بما ذهب إليه النحاة، وهو ما وجدناه عند ابن السّيد حيث كان أسبق الشُرَّاح في ربط توجيهه بما عرضناه عند النحاة معتمداً على فهم المعنى في هذا التوجيه فقال: "في هذا البيت شيئان محذوفان لا يصح البيت إلّا بهما، وتقديره: كأنّ فيه آثار أهل قرى نمل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الظرف الذي هو خبر كأنّ؛ إذا فَهِمَ المعنى".

وقد اقتفى (شُرّاح سقط) أثر ابن السّيد وأخذوا بتوجيهه، يقول البطليوسي: "وفي بيت أبي العلا شيئان محذوفان لا يصح البيت إلا بهما ، وتقديرهما: كأنّ فيه آثار أهل قرى نمل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وحذف الظرف الذي هو خبر كأنّ، كما قال طرفة:

وَتَبسمُ عَنْ أَلْمَي كأنَ مُنَوّراً تَخَلّل حُرَّ الرّمْلِ دعْصٌ له نَدِي

أراد: كأنّ فيه منوراً. والعرب تحذف خبر "إنّ" و "كأنّ" وأخواتهما وإذا فُهم المعنى. أنشد سيبويه:

فلو كنت ضَبيّاً عَرْفتَ قَرابَتي ولكِنّ زَنْجيّاً عظيمَ المَشَافِرِ

أراد: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.. ولهذا نظائر كثيرة".(٢)

والذي يظهر للباحث أنّ الحذف في العربية باب مهم؛ كما قال الجرجاني "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ".(٣)

وعليه "فإن حذف المضاف من أوسع ضروب الحذف خاصة والتوسع عامة، ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام، وهذا ما حد بابن جني يصفه بـ (عدد الرمل سعة)، كما ذكر: أن في القرآن – وهو أفصح الكلام– منه أكثر من مائة موضع بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يحصى."(٤)

---

١) شرح المفصل ١: ٢٤٠

٢) شروح سقط الزند ٤: ١٥٦٣

٣) دلائل الإعجاز: ١٤٦

٤) انظر, الخصائص٢:٤٥٢ التوسع في كتاب سيبويه: ٨١

وكذلك حذف خبر الحروف النواسخ، يمثل باب في شجاعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع، وقد ذكر النحاة أن أخبار هذه الحروف – يريدون (إنّ وأخواتها) يجوز حذفها والسكوت على أسمائها توسعاً على أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.[1]

١) التوسع في كتاب سيبويه: ٨٥

المسألة الخامسة: حذف المضاف إليه أو المصدر ونائبه

قال المعري[1]:

تَوَهَّمَ كُلَّ سابغَةٍ غَديراً فرَنَّقَ يطلُبُ الحَلَقَ الدِّخَالا

يقول ابن السّيد: "فإن كان أراد مداخلة الحلق بعضها في بعض, فالدخال صفة الحلق:

أن يكون التقدير: الحلق ذا الدخال, فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

أن يجعل المصدر هو في تأويل اسم مفعول كأنّه قال: الحلق المداخل، فيكون بمنزلة قولهم: رجل رضا، وإنْ كان أراد بالدخال:

الدخال الذي يكون في الوِرْد، وهو أشبه بمراده لذكر الغدير والشرب، فيجب أن يكون الدخال صفة لمصدر محذوف، كأنه قال الشرب الدخال، فيكون من باب قولهم: رجع القهقرى؛ أي الرجعة القهقرى.[2]

ذكر ابن السّيد ثلاثة توجيهات نحوية لكلمة "الدخالا":

أولاً: تعرب "الدخالا" صفة لحلق على تقدير حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

ثانياً: تعرب "الدخالا" مصدراً في تأويل اسم مفعول على تقدير "الحلق المداخل"، ويكون قياساً بمنزلة وقوع المصدر صفة نحو: رجلُ رضا.

ثالثاً: تعرب "الدخالا" إعراب ما ينوب عن المصدر (مرادفه) نحو:

رجع اَلْقهقَرى، أي: الرجعة القهقرى.

لعلّ هذه الأوجه الإعرابية كما رآها ابن السِّيد، تتطلب منا أن نقف على ما جاء عند النحاة؛ لنربط كل توجيه ببابه النحوي.

أولاً: أمّا مّا يخص الوجه الأول "صفة لحلق على تقدير"حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه".

فقد ذكر سيبويه أنّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه من باب التوسّع في الكلام؛ لغرض الإيجاز والاختصار "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] إنّما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا، ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] ، والمعنى: بل مكركم في الليل والنهار. وقال عز وجل: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ البقرة:١٧٧, وإنّما هو: ولكن البَّر بر مَنْ آمن بالله واليوم الآخر."[3].

---

١) سقط الزند وضوءه: ٥٤

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٦٢.

٣) الكتاب ١: ٢١١-٢١٢

وقد وضّح النحاة ومعربو القرآن هذا المظهر التركيبي من باب الإضافة القائم على الحذف، فأورد الزجاج كثيراً من الأمثلة على هذا الحذف، وعقد له باباً، يقول: "باب ما جاء من حذف المضاف في التنزيل: وليس من هذه الأبواب في التنزيل أكثر من هذا"[1] وقد ذكر الزجاج نماذج قرآنية كثيرة قدر فيها المضاف المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة:١٧٣]، أي أكل الميتة فحذف.[2]

وقد كان ابن جني من أكثر النحاة اهتماماً بمدارسة هذا الحذف، فاعتنى به في باب "شجاعة العربية" مستنداً إلى القرينة الدالة على تعيين هذا المحذوف وإلّا كان ضرباً من تكليف علم الغيب في معرفته ، فقال: "وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾, أي بر مَنْ اتقى وإنْ شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُون﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، وقد حذف المضاف مكرراً، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦], أي من تراب حافر فرس الرسول، ومثله. مسألة الكتاب: أنت مني فرسخان؛ أي ذو مسافة فرسخين، وكذلك قوله جل اسمه ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب:١٩], أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت".[3]

وقد ربط ابن يعيش ما بين الحذف وعلم المخاطب خاصة إذا ما رُبط بقرينة الحال؛ لغرض الاختصار، يقول: "اعلم أنّ المضاف قد حذف كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار، إذا لم يشكل وإنّما سَوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذا الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، والشاهد مشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢], والمراد أهل القرية؛ لأنّه قد علم أنّ القرية من حيث هي مدر وحجر، لا تسأل، لأنّ الغرض من السؤال رد الجواب، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما"[4] وقد زاد ابن يعيش، فرأى أنّه لابد من حذف المضاف حتى يصح التركيب بهذا الحذف، يقول: إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩], تقديره بِرُّ مَنْ، وإن شئت كان تقديره ولكنّ ذا البرِّ مَنْ اتقى،

---

١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١: ٤١-٩٤

٢) السابق: ٤٧

٣) الخصائص ٢: ٣٦٢-٣٦٥

٤) شرح المفصل ٣: ٤١-٤٢

فلابدَّ من حذف المضاف لأن البَّر حدث، ومن اتّقى جثة، فلا يصح أن يكون خبراً عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول أو منزلاً منزلته، فلذلك حمل على حذف المضاف، والأول أشبه؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع."[١]

وقد اشترط النحاة ألاّ يؤدي هذا الحذف إلى لبس، فحينئذ لا يجوز التركيب استعمالاً ولا قياساً، يقول ابن يعيش: "فأما ما يُلْبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه، لو قلت: "رأيت هنداً وأنت تريد غلام هند لم يجز، لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام"[٢] وإذا ربطنا التوجيه السابق عند ابن السّيد، بما قاله النحاة فيبدو عليه البعد لمعنى البيت؛ لأنّ الدخال "أن ترد إبل ناظرة على إبل فتدفعها وتشرب معها، فكأنّ معنى الدخالا: التزاحم على الماء[٣] فلا يظهر معنى الإضافة ، فالأولى أن تحمل الكلمة "الدخال" على توجيه نحوي آخر.

ثانياً: تعرب "الدخال" مصدراً في اسم مفعول على تقدير "الحلق المداخل" فيكون قياساً بمنزلة وقوع المصدر صفة نحو: رجلٌ رِضَا".

كما هو معلوم، فقد ورد في كلام ما يفيد الوصف بالمصدر كقولك: مررت برجل عدل وقد قصره النحاة على السماع.[٤]والأصل ألاّ يوصف بالمصدر، ولكن العرب لما أرادت المبالغة في الوصف استعملت المصدر للدلالة على أن الموصوف هو ذلك المعنى الذي يمثله المصدر، لكثرة وقوعه عنه. وقد اختلف النحاة في الوصف بهذه المصادر.

فذهب البصريون إلى أنّ هذا الوصف على تقدير مضاف؛ فنحو قولنا: رجل عدل أي: ذو عدل. وقد رُدَّ على رأيهم، يقول ابن الحاجب: "والآخر أنّ يكون باقياً على بابه، ويكون ثم مضاف محذوف تقديره: ذو عدل، وهو ضعيف من وجهين أحدهما: أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو، والآخر أنّه يلزمه حذف مضاف"[٥].

وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر في هذا الموضع بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، فيكون المعنى في (رجل عدل): رجل عادل، وقد أخذ برأي الكوفيين ابن الحاجب[٦]، وابن يعيش[٧] والرضي[٨].

---

١) شرح المفصل ٣: ٤٢

٢) السابق ٣: ٤١-٤٢.

٣) انظر شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٦٢

٤) المساعد ٢: ٤١١

٥) الإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٤٣

٦) السابق ١: ٤٤٣

٧) شرح المفصل ٣: ٩١

٨) شرح الرضي ٣: ٢١.

ومن النحاة من رأى عدم التأويل، فالمصدر نفسه هو الوصف ولا يقع موقع مضاف محذوف أو يؤول بمشتق[١]، فهو على ما يبدو غير ممتنع. ولعلنّا لا نميل إلى التوجيه السابق عن ابن السّيد بتأويل مصدر محذوف مقدر باسم المفعول؛ لأن التأويل يلزم منه التغيير سواءً؛ كان بالحذف أو تغيير الصيغة، وهذا يؤثر على المعنى"[٢].

ثالثاً: تعرب "الدخال" إعراب ما ينوب عن المصدر (مرادفة) نحو: رجع القهقرى، أي: الرجعة القهقرى".

فهي عند سيبويه مصادر منصوبة بالفعل قبلها، لأنّ القهقرى نوع من الرجوع يقول: "وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى، لأنّه ضرب من فعله الذي أخذ منه"[٣].

وقد ذكر ابن السراج أنّ المبرد قد ذهب إلى أن هذه المصادر عبارة عن صفات حذفت موصوفاتها[٤]؛ بينما نجد أبا البقاء العكبري ينسبه للبصريين.[٥] وقد نقل كثير من النحويين الرأي على أنّه للمبرد[٦]، يقول ابن يعيش: قال أبو العباس: هذه حلي وتقليبات وصفت بها المصادر، ثم حذفت موصوفاتها، فإذا قال: رجع القهقرى فكأنه قال: الرجعة القهقرى، وإذا قال: اشتمل الصماء، فكأنّه قال: الاشتمالة الصماء، وإذا قال: قعد القرفصاء، فكأنّه قال: القعدة القرفصاء."[٧]

وقد ذكر الرضي أنّ بعض الكوفيين رأوا أنّه منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإنْ لم يستعمل؛ فكأنّه قيل: تقهقر القهقرى، وتقرفص القرفصاء، ونحوه.[٨]

وما قاله المبرد وبَعْضُ نحاة الكوفة لا يستقيم، لأنّ فيه "عدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً، لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين، إذ هو إثبات حكم بلا دليل."[٩] فضلاً عن ذلك فإن التقدير فيه تعسف مستغنى عنه في الكلام، يقول العكبري: وفي ذلك تعسف نستغني عنه؛ لأن(

---

١) شرح المفصل ٣: ٩١

٢) انظر، موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية ٢: ٣٢٥

٣) الكتاب ١: ٣٥

٤) انظر، الأصول ١: ١٦٠– ١٦١

٥) انظر، اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٢٦٥

٦) انظر، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٥٥

٧) شرح المفصل ١: ٢٦٢

٨) شرح الرضي ١: ٢٩٨

٩) السابق ١: ٢٩٨

تقرفص) لو استعمل لكان بمعنى (قَعَدَ)، فإذا وجدت لفظة (قَعَدَ) كانت أولى بالعمل، إذ هي أصل (تقرفص)[١].

ولعلّ ما جاء عند النحاة وبخاصة مَنْ ذهب إلى أن هذه المصادر قد أخذت موقع المفعول المطلق، ولا حاجة تدعو إلى تقدير أو تأويل يمكن أنْ يربط بتوجيه ابن السِّيد، فتكون كلمة "الدخال" بنفسها هي المفعول المطلق لكن بدون تقدير صفة محذوفة، وهو ما جعل ابن السّيد، ومَنْ جاء بعده من شُرَّاح "سقط الزند" يوجبون القول بهذا التوجيه، يقول البَطَلْيوسي: فيجب أن يكون الدخال صفة لمصدر محذوف، كأنّه قال الشرب الدخال فيكون من باب قولهم، رجع القهقرى، أي الرجعة القهقرى"[٢].

فكلمة "الدخال" قد أدت معنى المفعول المطلق، وتقوم بوظيفته وتغني عنه؛ لأنها تدلّ عليه أو تحمل معناه"[٣]. ودلّت على المبالغة كما يقول الدكتور فخر الدين قباوة "والدخال هو مصدر داخل يداخل، وصف به للمبالغة"[٤].

---

١) اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٢٦٥

٢) شروح سقط الزند ١: ١٠٨

٣) انظر، قواعد النحو في ضوء نظرية النظم: ٢٠٠

٤) الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه ١: ٩٥

المسألة السادسة: صلة المصدر

أ- يقول المعري[١]:

ليتَ التَحَمُّلَ عن ذَرَاك حُلولُ والسَّيرَ عن حَلبٍ إليكَ رَحيلُ

يقول ابن السّيد "وإلى متعلقة بمحذوف دلّ عليه الكلام، ولا يجوز أنْ يتعلق بالقفول والرحيل لئلا تتقدم صلة المصدر عليه، وإنّما أراد: ليت تحملي عن ذراك وكان حلولاً مني به، وسيرى من حلب كان قفولاً مني إليها."[٢]

ذكر ابن السِّيد توجيه تعلق الجار والمجرور في بيت المعري، فرأى أنّه لا يجوز أن يتعلق بالقفول والرحيل؛ حتى لا تتقدم صلة المصدر عليه.

وما قاله ابن السِّيد يتطلب أن نرى ما جاء عند النحاة للوقوف على جزئية صلة المصدر وعدم تقديم ما يرتبط بهما.

وقد عدّ النحاة هذه العلاقة كأصل من الأصول التي يجب أن تراعى في بناء تركيب الجملة، يقول الجرجاني: "اعلم أنّه يحتاج أولاً في هذه المسألة إلى معرفة أصلين:

أحدهما: أنّ ما يَتَعلّقُ بصلة المصدر لا يجوز تقديمُهُ عليه نحو: أنْ تقول أعجبني زيداً ضَرْبٌ عمروٌ.

والثاني: أنه لا يجوز أن يفصل بين بعض الصلة وبعض بما هو أجنبي من المصدر، والأجنبي ما لم يعمل فيه، فلا تقول: أعجبني ضربٌ زيدٌ إعجاباً شديداً عمراً، لأجل أن إعجاباً منصوب بـ أعجبني ولا حظ للمصدر فيه، وعمراً الواقع بعد إعجاباً منصوب بالمصدر الذي هو ضرب، ومن المحال أن تترك ما هو من جملة المصدر وتأتي بشيء لا يلامسه فتوقعُهُ بينهما".[٣]

وقد نصّ النحاة بعده على مراعاة هذا الأصل، يقول الأنباري: "فما كان من صلة المصدر لا يتقدم"[٤], ويقول عماد الدين أبو الفداء: "لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه."[٥]

ولم ينس النحويون هذا الأصل حين التطبيق على آيات القرآن الكريم فتنبهوا له ولم يجيزوا هذا التقديم، يقول ابن هشام: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات:١٠٢], فإن المتبادر تعلق مع ببلغ، قال الزمخشري: أي فلمّا بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق مع ببلغ، لاقتضائه أنهما بلغا معاً حد السعي، ولا بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي.[٦]

---

١) سقط الزند وضوءه: ٣٣٨, وقد جاء تقديم معمول المصدر في بيتين للمعربي وضعتهما في مسألتين.

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٢٤١

٣) المقتصد ١: ٥٥٧

٤) الإنصاف ١: ١٢٩

٥) الكناش في فني النحو والصرف ١: ٣٢٥

٦) مغني اللبيب: ٦٨٨

فإذا ما عدنا إلى ما جاء عند ابن السيد؛ فإننا لم نجده يخرج عما جاء عند النحاة لذا جاء توجيهه متوافقاً مع أصولهم، يقول: "ولا يجوز أن يتعلق بالقفول والرحيل لئلا تتقدم صلة المصدر عليه."[١]

وكان ابن السَّيد أول من ذكر هذا التوجيه لبيت المعري وأسبقهم؛ وحتى مَنْ جاء بعد ابن السّيد من شُرَّاح "سقط الزند"؛ فمنهم من أخذ برأيه كالبَطَلْيوسي الذي يرى أنْ التعلق بالمصدر لا يجب أن يكون من حيث النحو والدلالة يقول: "غير أن "إلى" لا يجب أن تُجعل متعلقة بالقفول والرحيل؛ لئلا تتقدم صلة المصدر؛ ولكنّها تتعلق بمحذوف دل عليه الكلام. ولا يجوز أن تتعلق بالسير؛ لأن المعنى ليس ذلك، وإنما أراد: ليت تحملي عن ذراك كان حلولاً مني به، وليت سيري من حَلَب كان قفولاً مني إليه. وهذا تأسف منه لفراق حلب ورحيله عن الممدوح."[٢]

بينما خالف الخوارزمي باقي الشُرَّاح، وأجاز التقديم؛ لأنّه يراه قد وقع في الشعر، يقول: "إليك" من صلة "رحيل" وكثيراً ما تقدم صلة المصدر على المصدر في الشعر. وعليه بيت السقط[٣]:

قد أُقَرَّ الطبيبُ عَنْكَ بَعْجزٍ[٤]

وما قاله الخوارزمي لا يستقيم؛ لأنّه خالف ما نصّ عليه النحاة، وقد عد أبو حيان التقديم في الشعر من الوهم.[٥]

وعليه فإن الباحث يأخذ بما جاء عند ابن السِّيد من عدم جواز التعلق بالمصدر المتقدم؛ لأنّ الأصل ألاَّ يكون المصدر متأخراً عن معموله، سواءً أكان مرفوعاً أو منصوباً، كما أنّه لا يفصل بينهما، بحكم أن معمول المصدر بمثابة الصلة، لذا يمتنع تقديمه أو فصله.

---

١) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٤٢١

٢) شروح سقط الزند ٢: ٨٦٨

٣) عجزه: وتقضي تردد العواد، انظر، سقط الزند وضوءه: ٤٠٢.

٤) شروح سقط الزند ٢: ٨٦٧.

٥) التذليل والتكميل ١١: ٧٦.

ب- صلة المصدر

قال المعري[1]:

خُلُوُّ فُؤادِي بالمَودَّةِ إخْلاَلُ وإبْلاءُ جْسمَي في طِلاَبِكَ إبْلاَلُ.

يقول ابن السّيد: "الباء في قوله بالمودة متعلقة بما دلّ عليه الإخلال وإنْ قدّرته متعلقاً بالإخلال قدمت صلة المصدر عليه، فلذلك وجب أن يتعلق بمحذوف كأنّه قال: خلو فؤادي من الهوى إخلال. ثم فُسّر بأي شيء وقع الإخلال فقال: أعني بالمودة أو هو إخلال بالمودة والمعنى خلو فؤادي من وجده وهواه إخلال مني بمودتي وإبلائي لجسمي في طلابه كالإبلال عندي لاستعذابي سقمي.[2]

سبق أن تطرقنا في مسألة مضت إلى عدم جواز النحاة تقديم ما يتعلق بصلة المصدر عليه، وحتى لا يكون ما قلناه هناك من باب التكرار[3]، ولعلّي أشير بإيجاز إلى ما قاله الجرجاني حين عد العلاقة ما بين المصدر وصلته من الأصول التي يجب أن تراعى في بناء تراكيب الجملة، يقول: "أعلم أنّه يحتاج أولاً في هذه المسألة إلى معرفة أصلين:

أحدهما: أن ما يتعلق بصلة المصدر لا يجوز تقديمه عليه نحو: أن تقول أعجبني زيداً ضَرْبٌ عَمْرٌو.

والثاني: أنه لا يجوز أن يفصل بين بعض الصلة وبعض بما هو أجنبي من المصدر، والأجنبي ما لم يعمل فيه، فلا تقول: أعجبني ضرب زيدٌ إعجاباً شديداً عمراً، لأجل أن إعجاباً منصوب بأعجبني ولا حَظَّ للمصدر فيه، وعَمْراً الواقع بعد إعجاباً منصوب بالمصدر الذي هو ضرب، ومن المحال أن تترك ما هو من جملة المصدر وتأتي بشيء لا يلامسه فتوقعه بينهما.[4]

فإذا ما عدنا إلى توجيه ابن السّيد السابق، فإننا لم نجده يخرج عما ارتضاه النحاة إضافة إلى ذلك فإن التوجيه السابق الذي ذكره ابن السّيد بعد الوقوف على شروح سقط الزند فإنّه على ما يبدو كان أسبقهم إلى هذا التوجيه، وهو ما نجد صداه عند اللاحقين له لهذه الشروح، يقول البَطَلْيوسي: "والباء في قوله: " بالمودة" متعلقة بما دل عليه "الإخلال". والمعنى إخلال بالمودة. ولكنك إن قدرته هكذا قدمت صلة المصدر عليه، فلذلك وجب أن يتعلق بمحذوف، كأنه قال: خلو فؤادي من وجده وهواه، إخلال مني بمودة من أهواه؛ وإبلائي لجسمي في طلابه، كالإبلال عندي لمحبتي في سقمي واستعذابه.[5]

---

١) سقط الزند وضوءه: ٧٢٠

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٤٣١

٣) انظر المسألة الثانية عشرة من هذا البحث

٤) المتقصد ١: ٥٥٧

٥) شروح سقط الزند ٤: ١٦٨٥

وعليه فإن الباحث يأخذ بما ذكره ابن السّيد من التوجيه السابق "عدم جواز التعلق بالمصدر المتقدم"؛ لأنّ الأصل أن يكون المصدر متأخراً عن معموله، سواءً أكان مرفوعاً أو منصوباً، أم متعلقاً، كما أنّه لا يفصل بينهما؛ بحكم أن معمول المصدر بمثابة الصلة، لذا يمتنع تقديمه أو فصله؛ يقول الأشموني: "فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي، كما لا يفصل بين الموصول وصلته".[١]

١) شرح الأشموني ٢: ٣٣٨

المسألة السابعة: حذف الموصوف أو المضاف

يقول المعري[١]:

وفيهِم البِيضُ أدْمَتَهَا أساوِرُها رميَ الأساوِرِ إجْلاً حارَ مَبْغُوتا

يقول ابن السيد: "أدمتها أساورها إدماء مثل إدماء رمي الأساور فحذف الموصوف وهو الإدماء. وأقام صفته مقامه ثم حذف المضاف الأول، وهو مثل وأقام المضاف إليه مقامه ثم حذف المضاف الثاني وهو الإدماء وأقام الرمي مقامه، ولا يصح معناه إلا على هذا التقدير.[٢]

ذكر ابن السّيد توجيهاً نحوياً لبيت المعري ، فرأى أنّه قائمٌ على حذفين:

الحذف الأول: للموصوف وإقامة الصفة مقامه كالآتي:

إدماء مثل إدماء رمي الأساور.

الحذف الثاني: حذف مضافين الأول: (مثل) والثاني: (الإيماء).

ورأى أنّ معنى بيت المعري لا يقوم إلّا على تقدير هذا الحذف، وهو ما يتطلب منا الوقوف مع حذف الموصوف عند النحاة؛ لنرى أثر ما جاء عندهم فيما قاله ابن السِّيد. فقد أشار سيبويه إلى ذلك في غير موضع، فقال: "فلو قلت: ألاَ ماءَ ولو بارداً لم يحسن إلّا النصب؛ لأنّ بارداً صفة. ولو قلت ائتني ببارد كان قبيحاً.[٣]، ويقول: "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات. ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة[٤]:

كأنّكَ من جِمالِ بني أُقيشٍ يُقَعْقَعُ، خَلفَ رِجلَيهِ بِشَنّ

أي كأنك جَمَلٌ من جمال بني أقيش.[٥]

وقد ذهب الزجاج إلى أنّه جائز حسن في العربية يُعَدّ من جملة الفصاحة والبلاغة.[٦]

أمّا ابن جني فقد رأى كثرة حذف الموصوف تكون في الشعر دون النثر، وعقَّب على ذلك من حيث "كان القياس يكاد يحظره. وذلك أنّ للصفة في الكلام على ضربين: إمّا للتخليص والتخصيص، وإمّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانِ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه إضافة إلى ذلك فقد رأى ابن جني أن هذا الحذف (للموصوف) يمكن أن يؤدي إلى اللبس والخروج عن البيان "ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم

---

١) سقط الزند وضوءه: ٦٨٣.

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٤١٠- ٤١١.

٣) الكتاب ١: ٢٦٩-٢٧٠.

٤) ديوانه: ١٩٨، الكتاب ٢: ٣٤٥، شرح المفصل ٣: ١١٠

٥) الكتاب ٢: ٣٤٥

٦) انظر، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢: ٢٨٦

يستبن من ظاهر هذا اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك.. وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث."[١]

أمّا ابن يعيش فقد كانت له نظرة لهذا الحذف جاء جزء منها عند ابن جني إلّا أنّه قَدّم بعض الملامح الدلالية المهمة المرتبطة بالحذف وعدمه، فقال: "اعلم أنّ الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه.."[٢] ورأى أنّ أكثر ما جاء من ذلك في الشعر؛ لأنّه موضع ضرورة، وكلمّا استبهم كان حذفه أبعد في القياس، فمن ذلك قول أبي ذؤيب[٣]. وعليهما مَسْرُودتان إلخ.

الشاهد فيه قوله: مسرودتان، والمراد درعان مسرودتان وكذلك السوابغ، والمراد الدروع السوابغ"[٤].

وقد قوَّى ابن أبي الربيع حذف الموصوف في خمسة مواضع:

أحدها: أن يكون صفة لظرف زمان أو مكان نحو: فعلته قريباً، تريد زماناً قريباً.

الثاني: أنْ يكون الصفة (هي) المقصودة نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] وهذا كثير في القرآن.

الثالث: أنْ تكون الصفة موصوفة نحو: مررت بعاقل من الرجال.

الرابع: أن تكون الصفة قد استعملت استعمال الأسماء نحو: رأيت الأبطح، وكذلك الأبرق والأجرع وما جرى مجراهن.

الخامس: أن تكون الصفة مختصة نحو: مررت بعاقل، ومررت بأحمق، فإن خلت الصفة، عن هذا كله قبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهو مع ذلك جائز.[٥]

وقد رأى أبو حيان أن حذف الموصوف حسن كثير؛ لكون المنعوت معلوم الجنس، ولكون النعت قابلاً لمباشرة ما كان يباشر المنعوت.[٦]

---

١) الخصائص ٢: ٣٦٨

٢) شرح المفصل ٣: ١٠٩

٣) البيت في ديوان أبي ذويب:

وعَلَيْهما ماذِيَّ‌تَانِ قَضَاهُما ... دَاود أوْ صَنَعُ السوابغِ تبّعُ

انظر ١٧٢, شرح أشعار الهذليين: ٣٩، شرح المفصل ٣: ١٠٩

٤) شرح المفصل ٣: ١٠٩

٥) الملخص في ضبط قوانين العربية: ٥٦٠- ٥٦١

٦) انظر، التذييل والتكميل ١٢: ٣١٣

وبعد البحث في "شروح سقط الزند" فإننا نجد أنّ ابن السّيد كان أسبق هؤلاء الشُرَّاح في هذا التوجيه، وهو ما نجد أثره عند باقي الشُرَّاح, ومنهم البَطَلْيوسي الذي أضاف إلى ما جاء عند ابن السّيد القياس على كلام العرب في حذف الموصوف والمضاف، فقال: فصار نحواً من قول النابغة[١]

تَحِيدُ مِنْ أسْتَنٍ سُودٍ أسافِلُهُ مشْيَ الإماءِ الغَوَادِي تَحْمِلُ الحُزُماَ

ألا ترى أن تقديره: اسودت أسافله اسوداد الإماء الغوادي، فأوقع التشبيه على المشي، وهو يريد مثل اسوداد الإماء الغوادي إذا مشت؛ كما أوقفه أبو العلاء على الرمي، وهو يريد مثل الأساور إذا رمت، وحذف من اللفظ موصوفاً ومضافين كما فعل أبو العلاء. فبيت النابغة هذا أشبه شيء ببيته.[٢]

ولعل الباحث يميل إلى الأخذ بما ذهب إليه ابن السّيد وما عضده بكلام النحاة يضاف إليهما؛ أنّ الحذف الذي ذهب إليه قد أخذ فيه بالسياق اللفظي، وهو ما قصده الرضي: "إنما يكثر حذف موصوفهما أن يكون الموصوف بعضاً مما قبله"[٣].

---

١) ديوانه: ٦٥، شروح سقط الزند ٤: ١٥٧٢

٢) شروح سقط الزند ٤: ١٥٧٢

٣) شرح الرضي ٣: ٥٤

المسألة الثامنة: الفعل المضارع بين الرفع والنصب

قال المعري[١]

خَيْلُكَ طُولَ الزَّمانِ قائلةٌ أما لِذا غايةٌ فيقْصِدُها؟

يقول ابن السِّيد: "ورفع (يقصُدها) على أنه خبر مبتدأ لمضمر أي: فهو يقصدها، ولو نصب على الجواب لكانَ أجود."[٢]

ذكر ابن السّيد للفعل (يَقْصِدها) توجيهين إعرابيين:

الأول: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: فهو يقصدُها.

الثاني: نصب الفعل (يَقْصِدَها) في جواب الطلب، وهو الوجه الذي يراه ابن السّيد الأجود للبيت.

أمّا ما يخص الوجه الأول فلن نطيل الكلام عليه؛ لأنّه لا إشكال فيه من حيث الإعراب وفق ما جاء في البيت بقافيته المرفوعة، كما هو في القصيدة، وتخريجه وفق صورة من صور الإسناد في الجملة الاسمية مبتدأ، وخبره (جملة فعلية) يعطى للدلالة التجديد والحدوث[٣].

أمّا الوجه الثاني الذي ارتضاه ابن السّيد ورآه الأجود بنصب "فيقصدَها" في جواب الطلب بعد هذه الفاء التي تعرف بفاء السببية، فيمكن أن نفصّل القول فيها وفق الآتي:

اختلف النحاة في ناصب الفعل بعد فاء السببية، في جواب ستة الأشياء منها **(الأمر والنهي, والنفي, والاستفهام, والتمني, والعرض)** نحو: احضر فنكرمَك، ولا تقطع عنا فنجفوكَ، ما تأتينا فتحدثَنا أين بيتك فأزورَك، وليت عندي مالاً فأكرمَك، وألا تنزل عندنا فتصيبَ خيراً.

فقد ذهب البصريون إلى أنّ عامل نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب الأشياء السابقة هو أنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء.

يقول سيبويه: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار "أنْ".[٤]

وقد سار البصريون على مذهب سيبويه، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أنْ".[٥]

وقد استدل البصريون لما أخذوا به، بأنّ الفاء لا يمكن أن تكون عاملة، لأنّها حرف غير مختص، وما لا يختص لا يعمل كما نّص النحاة[٦]. وعليه لابُدَّ أن يكون الناصب هي "أنْ"، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فقالوا: إنّما قلنا إنّه منصوب بتقدير "أنْ"؛ وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن

---

١) سقط الزند وضوءه: ٣٢٦

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٢٣٨

٣) انظر، دلائل الإعجاز: ١٧٤

٤) الكتاب ٣: ٢٨

٥) الإنصاف ٢: ٥٥٧، م٧٦

٦) شرح الرضي ٤: ٥٣

يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنّها تدخل تارة على الأسماء، وتارة على الأفعال، على ما بينا فيما تقدم، فوجب ألا تعمل، فلما قصدوا أنْ يكون الثاني في غير حكم الأول، وحُوِّل المعنى حُوِّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أنْ"؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[١] وما قاله البصريون يمكن رده وفق الآتي:

١- قَدّر البصريون "أنْ" قبل الفاء، ومعلوم أنّ الأصل أن يكون الكلام بغير تقدير أو إضمار أولى من القول بالتقدير والإضمار[٢].

٢- ما ذهبوا إليه يمكن أنْ يؤدي إلى أنْ تكون "أنْ" مضمرة مع الفعل في تأويل مصدر يعطف على مصدر مقدر، فالتقدير لا تأتيني فتحدثني أي: ليس منك إتيان فحديث، وهذا مما يخل بالمراد ويفسده، إذ ليس فيه دليل على السببية.

أمّا نحاة الكوفة فقد ارتضوا رأياً يخالف ما جاء عند البصريين، فرأوا أنّ الناصب للفعل بعد الفاء هو الخلاف، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء – التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض- ينصب بالخلاف."[٣] وبعض النحاة يقول "ينصبه الكوفيون على الصرف".[٤] وقد قام استدلال الكوفيين على أنّ الجواب مخالف لما قبله، ولما خالف الجواب أول الكلام نُصب، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك؛ لأن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنّ أو عرض، ألا ترى أنك إذا قلت: ايتنا نكرمك لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت: لا تنقطع عنا فنجفوك، لم يكن الجواب نهياً، فلمّا لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أنْ يكون منصوباً على الخلاف."[٥]

وقد رأى الجرمي أنّ الناصب للفعل بعد فاء السببية الفاء نفسها، يقول الأنباري "وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف."[٦] ويقول العكبري: "وقال الجرمي: تعمل الفاء بنفسها."[٧]

وما رآه الجرمي يمكن رده بالآتي:

---

١) الإنصاف ٢: ٥٥٨، م٧٦

٢) انظر، الإنصاف ١: ٢٤٩

٣) الإنصاف ٢: ٥٥٧، م٧٦

٤) شرح المفصل ٢: ٢٧

٥) الإنصاف ٢: ٥٥٨، م٧٦

٦) السابق ٢: ٥٥٧، م٧٦

٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ٣٨

١- نص النحاة على شرط العامل ليعمل، لابد أن يكون مختصاً بالاسم أو بالفعل، والفاء غير مختصة، فينبغي ألا تعمل، يقول الرضي: "وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين."[١]

٢- لو قُدِّر للفاء أن تكون عاملة لدخلت عليها حروف العطف، كما تدخل على عوامل نصب المضارع نحو: أنْ، ولن، وإذا لم يدخل عليها العاطف بعد أن تكون عاملة، يقول الأنباري: "وأمّا مَنْ ذهب إلى أنّها هي العاملة؛ لأنّها خرجت عن بابها، قلنا: لا نسلم؛ فإنّها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنّها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو: ايتيني وفأكرمك وفأعطيك، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها."[٢]

لعلّنا بعد هذا العرض، نعود إلى ما جاء عند ابن السّيد؛ يظهر أنّه أول مَنْ أخذ بالتوجيه الذي ذكرناه في بداية المسألة، فالمعري وهو أقدم مَنْ شرح "السقط" لم يشر إلى أيّ توجيه نحوي للبيت، أمّا مَنْ جاء بعد ابن السّيد من شُرّاح "سقط الزند"

فقد أخذوا بتوجيه "فيقصدَها" بالنصب في جواب الطلب؛ ليقتفوا أثر ابن السِّيد في توجيهه السابق، ويتوسّعوا فيه، ولعلّ الخوارزمي أكثرهم تفصيلاً في ذلك، يقول: "القياس في قوله "فيقصدَها" النصب؛ لأنّه في جواب الاستفهام وقع. ألا ترى إلى ما أنشده حمزة في الأمثال:

ألاَ سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْربَها[٣]

ينصب "فأشربَها" إلا أنّ أبا العلاء ههنا قد ضمنه معنى التمني فأجراه مجراه؛ كأنّه: خيلُك طول الزمان تقول: تود لو تكون له غاية فيقصدها، ونظيره قول عوف بن محلم الشيباني:

أفي كلِّ عامٍ غُربَةٌ ونُزُوحُ؟ أمَا لِلنَّوى مِن وَنْيةٍ فيُريحُ؟

ومما يطلعك على أن مثل هذا النمط من الكلام محمول على التمني قولك: ألا ماء أشَرْبهُ بالجزم. فقلوهم "ألا ماء" لو لم يكن محمولاً على التمني لما جاز انجزام قولهم "أشَرْبه" لأنّه حينئذ يصير المعنى: إن لم يكن ماء أشربه. وهذا محال، بل معناه أود أن يكون ماءٌ أشربه. وعلى هذا كان قوله[٤]: (ألا رجلاً جَزاه الله خَيْراً) محمولاً على التمني، وإلا فلا وجه للنصب فيه. وكذلك العَرض، وهو قولهم: ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً، يعامل معاملة التمني، وإلا فلا مساغ لانجزام قولهم: تصب خيراً والمصراع الثاني من بيت أبي العلاء في محل النصب على أنّه مفعول "قائلة".

---

١) شرح الرضي ٤: ٣٣

٢) الإنصاف ٢: ٥٥٩، م٧٦

٣) عجزه: أم لا سبيلَ إلى نصرِ بنِ حَجّاجِ، البيت لفريعة بنت همام ، انظر، خزانة الأدب ٤: ٨٠

٤) عجزه: يدل على مخَصلّةٍ تبيت، انظر، الأصول ١: ٣٩٨، شرح المفصل ٢: ٤٠، الأشموني ٢: ١٦.

يقول: خيلُك أبداً تقول: أما لهذا الرجل غايةٌ ليقصدها، فإذا بلغها انتهى عن الحرب واستراح."[1]

لعل الباحث بعد استعراض الأقوال السابقة، يميل إلى الأخذ برفع الفعل (فيقصدُها) والذي حمل المعري على ذلك المعنى حمل الاستفهام على معنى التعجب[2]، وجملة (يقصدها) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. ولذلك لم ينصب الفعل (يقصدها) ولعلّ تعبيره بهذا الفعل يدل على التجدد والحدوث للمبتدأ، يقول عبد القاهر: "وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء."[3]

---

١) شروح سقط الزند ٢: ٨٢٥- ٨٢٦

٢) انظر، الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه١: ٤٦٧

٣) دلائل الإعجاز: ١٧٤

المسألة التاسعة: الاستفهام والفعل المضارع

قال المعري[١]

أَفَوْقَ البدر يُوضعُ لي مِهادٌ أم الجوزاءُ تحتَ يدي وسَادُ

يقول ابن السِّيد: "هذا النوع من الاستفهام يستدعي به تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعرف، وكان لفظ المضارع في قوله (يوضع) أولى من لفظ الفعل الماضي، ليدل على أنه موجود على هذا الحال فهو فعل دائم لا مستقبل"[٢].

ذكر ابن السِّيد رأيه في بيت ووجهه ما بين دلالة همزة الاستفهام ودلالة الفعل (يوضع) وإليك تفصيل هذا الرأي:

الأول: الاستفهام بالهمزة ودوره في المعنى. تناول النحاة مفهوم الهمزة في باب الاستفهام وأطالوا الحديث عنه[٣]، والذي يهمنا في هذا التوجيه إفادتها التقرير على أمر قد عرفه المخاطب, كما قال ابن السيد، يقول الرماني: "الهمزة" وتكون تقريراً وتحقيقا"[٤]، ويقول المالقي: "أن تكون للإيجاب وتحقق الكلام، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، والمعنى: ستجعل فيها. ومنه قول الشاعر[٥]:

ألسْتُم خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأندَى العالَمين بُطُونَ راحِ

والمعنى: أنتم خير مَنْ ركب المطايا. فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب والتحقيق، والتحقيق على ما ذكرت له: وبه يحصل معنى المدح فاعلمه."[٦]، وقد يكون المعنى مع الهمزة على النفي؛ كما قال المرادي: "التقرير: وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه. نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦].

ويمكن أن نربط ما جاء عند ابن السّيد عن الهمزة بما ذكره شُرَّاح سقط الزند، فالمعري لم يزد أن ذكر "هذا البيت استفهام في معنى التقرير"[٧]، فكأن ابن السّيد قد أخذ هذا الرأي عنه وأضاف إليه ما سبق عرضه، وأمّا باقي الشُرَّاح الذين جاؤوا بعد ابن السّيد فمنهم من نقل ما جاء عنده, وأضاف للاستفهام معنى التنبيه، يقول البَطَلْيوسي: "وهذا النوع من الاستفهام يُستدعَى به تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعُرف.

---

١) انظر سقط الزند وضوئه: ١٢٨، شروح سقط الزند ١: ٢٨١، الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه ١: ١٨٨

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٠٥

٣) انظر، رصف المباني : ١٣٥، مغني اللبيب: ١٨

٤) معاني الحروف: ٣٣

٥) انظر، ديوان جرير، ٨٩، الخصائص ٢: ٤٦٣، شرح المفصل ٨: ٢٢٣

٦) رصف المباني: ١٣٦

٧) سقط الزند وضوءه: ١٢٨

والمراد به أن ينبَّه على أمر يتوقع أن يكون قد غفل عنه، و أن يُجعل توطئة ومقدمة لأمر يراد إنتاجه منه؛ كقوله تعالى:﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقول جرير[١]:

ألسْتُم خيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأندَى العَالَمين بُطُونَ رَاحِ[٢]

أمّا الخوارزمي فيرى فيه الإنكار، يقول: "الاستفهام ها هنا وإن كان في معنى التقرير إلا أن فيه شوباً من الإنكار. تقول: أبرأسك شيب! وأوَلدَى هذا القادم!"[٣].

الثاني: ما ذهب إليه ابن السّيد من توجيه الفعل المضارع (يوضع) ودلالته على الحال كونه فعلاً دائماً، فكان التعبير به أولى من الماضي، كما جاء في بيت المعري.

ما ذكره ابن السّيد في هذا التوجيه يبين ارتباط الفعل بالزمن عند النحاة، ولو تتبعنا أقوال النحاة فيها لوجدناهم يربطون ربطاً وثيقاً بين صيغة الفعل والزمن. فقسّموا الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ وهو ما دل على الزمن الماضي، ومضارع وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل، وكان تقسيمُهم هذا مبيناً على أساس أنّ الأزمنة ثلاثة:

ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، فسيبويه كما يبدو من تحديده للفعل لم يغفل عن تعابير الكينونة الفلسفية فاستعمل (كائناً) وما يكون (بناء ما لم ينقطع وهو كائن)، ناهيك عن فكرة الفعل ذاتها، فقال: "وأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٤].

نلحظ أن سيبويه قد أشار إلى الزمن الماضي, والمستقبل, والحال إلا أنّه لم يذكر لفظ فعل (دائم) كما جاء عند ابن السّيد. فأمّا النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، فقد نصّوا عليه، يقول الزجاجي: "الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم".[٥] ونجده في مؤلف آخر يذكر هذا الفعل (فعل الحال) ويبيّنه فيقول: "فأمّا فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل؛ ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي. فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك:

---

١) سبق تخريجه.

٢) شروح سقط الزند ١: ٢٨١

٣) السابق ١: ٢٨٣

٤) الكتاب ١:١٢

٥) الجمل في النحو:٧

زيد يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبد الله يركب الآن ويركب غداً. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت: سيقوم زيد، وسوف يركب عبد الله، فيصير مستقبلاً لا غير"[١].

أمّا الكوفيون فقد نصّوا على أنّ المقصود بالفعل الدائم اسم الفاعل، وهو على ما يبدو بعيد عمّا جاء في رأي ابن السّيد في توجيه بيت المعري، لذا لن نفصّل القول في رأيهم[٢]. يظهر أن ابن السّيد لم يخرج عمّا جاء عند النحاة في الأخذ بزمن فعل دائم إلا أنّه لم يوضح القيمة الدلالية لهذا الزمن وأثره في المعنى.

ولو أردنا متابعة ما جاء عند شُرَّاح سقط الزند؛ لنرى توجيههم لما جاء عند ابن السيد في بيان دلالة الفعل الدائم, فالغريب أنّ ابن السِّيد البَطَلْيوسي قد ردد ما جاء عند ابن السّيد في شرحه بيت المعري، فقال: "وكان لفظ الفعل المضارع في قوله" يوضع" أولى من لفظ الفعل الماضي، يخبر أنه موجود على هذه الحال، فهو فعل دائم لا مستقبل"[٣]. ولكنه في مؤلف آخر قدّم تأويلاً لمفهوم الفعل الدائم، وهو ما زاد فيه على ابن السيد، يقول: "وليس يمتنع فعل الحال أن يسمى دائماً على تأويلين: أحدهما: أن يراد أنه دائم التعاقب، والآخر: أن الزمان الفاصل بين الزمان الماضي، والمستقبل.

فإذا تَأَمّل المتأمل الزمان الحاضر على هذه الصفة، خُيل إليه أنّه غير موجود وهو الموجود في الحقيقة إذا تأمله المتأمل على وجه آخر.. وأما (الآن) الذي يستعمله النحويون من العرب والعجم، فإنهم يجعلون كل ما قرب من الماضي والمستقبل من تلك النقطة آنا داخلاً في الآن، فلذلك يقول: خرجت الآن، وزيد خارج الآن؛ لأن الآن الذي بهذه الصفة يمكن أن تقع فيه الأفعال على التمام، ويمكن أن يقال: إنه لم ينقطع كما قال سيبويه (ويسمى دائماً) كما قال أبو القاسم[٤]. مع ما ذهب إليه البَطَلْيوسي وتحليله لفلسفة الفعل الدائم إلا أنه لم يشر إلى التوجيه الدلالي لهذا الفعل وأثره في المعنى.

لعلّنا بعد العرض السابق عن أداة الاستفهام، والفعل الدائم؛ نرى معنى الهمزة كما يقول المرادي: "إنّ همزة الاستفهام ترد لمعان أخر، بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام"[٥] فيرد بها "تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعُرف، إذ يتوقع أن يكون قد غفل عنه. ومراد المعري: ألست قد اتخذت البدر مهاداً؟ بل ألست قد اتخذت الجوزاء وساداً؟ على أن مع التقرير هنا شوباً من التعجب والإنكار؟"[٦].

---

١) الإيضاح في علل النحو: ٨٦-٨٧

٢) انظر، مجالس العلماء: ٢٦٥، الفعل زمانه وأبنيته: ١٩

٣) شروح سقط الزند ١: ٢٨١

٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٥٣-٥٤

٥) الجنى الداني: ٣١

٦) انظر، الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه: ١٨٨

أما دلالة الفعل "يوضع" فيفيد الاستمرار الذي يفيد تجدد الحدث وهو ما لم يذكره ابن السّيد وشُرَّاح سقط الزند، وقد سبقهم الجرجاني في بيان هذه الخاصية للفعل المضارع، فقال: "أما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"[١] وهو ما عبّر عنه الفخر الرازي "كون الثابت في التجدد"[٢]. وقد استفاد أبو حيان من نظرة البلاغيين عن خاصية التجدد في الفعل، فربطها بالفعل المضارع، لبيان أثره في الإعراب والمعنى يقول: "لأنّ المضارع فيما يذكر البيانيون مشعر بالتجدد والحدوث"[٣] ويقول في موضع آخر: "وجاء يخادعون الله بلفظ المضارع لا بلفظ الماضي.. بخلاف المضارع فإنه يشعر في معرض المدح أو الذم بالديمومة"[٤].

ويقول: "وجعل الخبر فعلاً مضارعاً يدل عندهم على التجدد والتكرار"[٥].

---

١) دلائل الإعجاز: ١٧٤

٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٥٦

٣) البحر المحيط ١: ١٦٥

٤) السابق ١: ١٨٧

٥) السابق ١: ٢٠٣

المسألة العاشرة: فعل الأمر ودلالته على الشرط والجزاء

قال المعري[1]:

تُفدّيكَ النُّفوس ولا تُفادى فأدْنِ القُربَ أو أطِلِ البِعادا

يقول ابن السّيد: "فأدن الوصل. هذا كلام خرج مخرج الأمر، ومعناه الشرط والجزاء، أي إن أدنيت الوصل فديناك، وإنْ أطلت البعاد فديناك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣]

ذهب ابن السِّيد إلى توجيه كلمة "فأدن" وربط توجيهه ما بين النحو والدلالة، فرأى أن "فأدن" أمر ودلالته الشرط والجزاء؛ وقاس توجيهه على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣].

يمكن أن نفصّل هذه المسألة في نقطتين:

الأولى: حذف الشرط الأول

أشار النحاة إلى حذف أداة وفعل الشرط، وبيّنوا ذلك، يقول ابن الشجري: "فتحذف جملة الشرط، وجاء في شعر للأحوص بن محمد الأنصاري[2]:

فطلِّقْها فلَسْتَ لها بِكفْءٍ وإلا يَعْلُ مفْرِقَكَ الحُسامُ[3]

يقول العكبري: "ويجوز أنْ يحذف جواب الشرط تارة وفعل الشرط أخرى..

ومن الثاني قول الآخر:

فطلِّقْها فلَسْتَ لها بِكفْءٍ وإلا يَعْلُ مفْرِقَكَ الحُسامُ[4]

وقد جعل ابن هشام حذف جملة الشرط بدون الأداة كثيراً، ثم أورد البيت السابق[5]. وذهب أبو حيان أن الحذف لا يحفظ إلا مع إنْ وحدها[6].

الثانية: القياس الذي رآه ابن السّيد ما بين أسلوب الشرط المحذوف فعل الشرط فيه بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣], وربطه بما جاء عند معربي القرآن.

---

١) سقط الزند وضوئه: ٢٩٤، وقد ورد عجز البيت بلفظ "الوصل" بدل القرب، فأدن الوصل أو أطل البعادا، شروح سقط الزند ٢: ٧٧٠

٢) البيت للأحوص: ٢٣٨، ورد البيت في ديوانه:

فَطلَّقْها فَلسْتَ لَها بِأَهْلٍ وإلاّ شَقَّ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ.

انظر، طبقات فحول الشعراء ٢ :٦٦٦، مغني اللبيب: ١٤٨

٣) أمالي ابن الشجري ٢: ٩٦

٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ٦٠

٥) مغني اللبيب: ٨٤٨.

٦) ارتشاف الضرب ٤: ١٨٨٣.

يقول الزجاج: "وقوله جلّ وعز: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣], وإن شئت كُرْهاً بالضم، وهذا لفظ أمر ومعناه معنى الشرط والجزاء. والمعنى أنفقوا طائعين أو مكرهين لن يُتقبّل منكم. ومثل هذا من الشعر قول كثير[١]:

أسِيئي بِنا أو أحْسني لا مَلُومةٌ لدينا ولا مقْلِيّة إنْ تَقَلَّتِ[٢]

ويقول النحاس: "أنفقوا لفظ أمر، ومعناه الشرط والمجازاة، وهكذا تستعمل العرب في هذا تأتي بأو كما:

أسِيئي بِنا أو أحْسني لا مَلُومةٌ لدينا ولا مقْلِيّة إنْ تَقَلَّتِ

والمعنى إن أسأت أو أحسن فنحن لك على ما تعرفين، ومعنى الآية: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم، ثم بين جل وعز لِمَ لَمْ يقبلْ منهم".[٣]

ويرى القرطبي أنّ معنى الآية قد قام على الشرط والجزاء الذي حمله فعل الأمر "أنفقوا" يقول: ولفظ ﴿أنفقوا﴾ أمر، ومعناه الشرط والجزاء. وهكذا تستعمل العرب في مثل هذا، تأتي بأو، كما قال الشاعر:

أسِيئي بِنا أو أحْسني لا مَلُومةٌ لدينا ولا مقْلِيّة إنْ تَقَلَّتِ

والمعنى إن أسأت أو أحسنت فنحن على ما تعرفين. ومعنى الآية: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم.[٤]

وقد وقف ابن سيده مع بيت (كُثّير) السابق, وأشار إلى لفظ الأمر، ومعناه الشرط؛ لأنّه لم يأمرها بالإساءة ولكن أعلمها إن أسأت أو أحسنت فهو على عهدها[٥].

بعد استعراض ما جاء عند النحاة, ومن باب الربط مع ما ذهب إليه ابن السّيد, يظهر أنّه أول من أخذ بالتوجيه الذي ذكرناه في بداية المسألة, فالمعري وهو أقدم مَنْ شرح "السقط" لم يشر إلى أي توجيه نحوي للبيت, أمّا مَنْ جاء بعد ابن السّيد فقد تأثروا بما ذكره وزادوا عليه, يقول البطليوسي: "فأدن الوصل", كلام خرج مخرج الأمر, ومعناه الشرط والجزاء, كأنّه قال: إن أدنيت الوصل فديناك, وإن أطلت البعاد فديناك, فنحن الفداء لك كيفما كنت, قُربت أو بعُدت. ومثله قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣], ونحوه قول كثيّر:

أسيئي بنا أو أحْسِني لا ملومة لدينا ولا مقلّية إن تقلّت"[٦].

---

١) ديوانه: ١٠١.
٢) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٥٣.
٣) إعراب القرآن ٢: ٢٢٠.
٤) الجامع لأحكام القرآن ٨: ١٠٣
٥) المحكم ٣: ١٤٤
٦) شروح سقط الزند ٢: ٧٧٠

ولم يبعد الباحث كثيراً عمّا رأه ابن السّيد فيما ذكره عن بيت المعري؛ ليدل على أنّ المعري قد مال إلى الحذف في هذا البيت؛ "لأنّ حذف الجمل في اللغة من الكلام تجنباً للإطالة وجنوحاً للاختصار, لذلك تلحظ أنّ حذفها يقع في الأساليب المركبة من أكثر من جملة, وهي أساليب الشرط, والقسم والعطف, والاستفهام"[١].

١) انظر, ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٥٣

المسألة الحادية عشرة: القَسَم

يقول المعري[١]:

أإخْوانَنا بَين الفراتِ وجِلّقٍ يدَ اللهِ لا خَبَّرْتُكمْ بمُحَالِ

يقول ابن السّيد: "ويدَ اللهِ" كلمة تقسم بها العرب فيقولون: "يدَ اللهِ" لا فعلت كذا، ومعناه لا أفعله ما دامت لله تعالى يد عالية على كل يد، وما دامت لله قوة، من قولهم: لا يد لي بهذا الأمر، ويقولون أيضاً لا أفعله يد الدهر. وأصل هذه الكلمة أنْ تكون ظرفاً ثم يجرونها مجرى القسم كما فعلوا بَعوْضُ، وهو من أسماء الدهر".[٢]

ذكر ابن السّيد توجيهاً لكلمة "يَد اللهِ" في بيت المعري وحملها على أسلوب من القسم عند العرب، وربطها بكلمة "يد الدهر" التي تجري مجرى القسم؛ قياساً على "عَوْضُ" التي استعملت ظرفاً مع أنها في الأصل قسم. وإليك بيان المسألة:

كما هو معلوم أنّ القسم من الأساليب التي نطق بها العرب، فكثر استخدامه عندهم، وكان غرضهم من ذلك التأكيد: "وكان للتأكيد عند العرب صيغ مختلفة، ولكن يعتبر القسم أقواها تأكيداً وتحقيقاً؛ لأنّه يفيد الجزم بصحته والقطع بصدقه"[٣].

وقد اهتم النحاة بدلالة أساليب القسم ومكوناته التركيبية، ويكاد يكون إجماعهم على تحديد أنّ غرضه التوكيد، فسيبويه قد ذكر أنّ القسم توكيد لكلامك فقال: "اعلم أن القسم توكيد لكلامك"[٤] ويقول ابن سيده: "اعلم أنّ القسم هو يمين يقسم بها الحالف؛ ليؤكد بها الأشياء يخبر عنه من إيجاب أو جحد، وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى، فالجملة المؤكدة هي المقسم عليه، والجملة المؤكدة هي القسم، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم به."[٥] وعليه، فأسلوب القسم إذن يقوم على جملتين تؤكد إحداهما الأخرى، فالجملة المؤكِّد بها هي جملة بالقسم، والجملة المؤكَّدة هي المقسم عليها، وهي ما يسميه النحاة "جواب القسم".

وإذا ما عدنا إلى ما جاء عند ابن السّيد في توجيهه بيت المعري وربطه ذلك التوجيه "يَد الله" بالقسم، ومحاولة قياسه على تراكيب أخرى في القسم نحو: "يدَ الدهر" "وعَوْضُ"

فَبْعَد البحث في ما جاء عند النحاة، يظهر لي أنّهم لم ينصوا صراحة على "يدَ الله" لكن هناك تراكيب في القسم صارت في تسلسل يبرز في بعضها القسم من دلالة التركيب، يقول سيبويه: "فكذلك:

---

١) سقط الزند وضوءه: ٤٨٩

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ٣٣٤

٣) انظر، أسلوب القسم في القرآن الكريم: ١٨

٤) الكتاب ٣: ١٠٤

٥) المخصص ١١٠/١٣

إذا قلت: باللهِ ووالله وتاللهِ. فإنّما أضفت الحلف إلى الله سبحانه".[١] ولكن هذه التراكيب عند سيبويه قد يحصل لها تغير في الحركة الإعرابية فينصب فيها الاسم من غير تعويض" وربمّا حذفت العرب حرف القسم من غير تعويض، وإذا كان ذلك نصب المقسم به كقولهم: اللهَ لأَفعلنّ، ومنه قول ذي الرُّمة[٢]:

ألا رُبَّ مَنْ قَلبي له اللهَ ناصِحٌ ومَن قَلبُه لي في الظِّباءِ السَوانحِ

وقال الآخر[٣]:

إذا مَا الخُبزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذاكَ أمانَةَ اللهِ الثَريدُ

والمقسم به في هذه المواضع منصوب على حذف حرف القسم.

يقول ابن يعيش: "قالوا: اللهَ لأفَعلنّ بالصب، وذلك على قياس صحيح."[٤]

ويؤكد ابن مالك هذا النصب، فيقول: "ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائناً ما كان."[٥]

وقد تكون بعض جمل القسم أكثر قرباً من حيث الصورة الشكلية بـ "يدَ الله" وهو ما ورد عن العرب، كما يقول ابن يعيش: "ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دور الأقسام، ومن ذلك قولهم: يمينَ الله، وأمانةَ الله، والأصل بيمين الله، وبأمانةِ الله، فحذف حرف الجر ونصب الاسم وأنشد[٦]:

فَقُلتُ يمينَ اللهِ أبرَحُ قاعداً ولو قَطَعوا رَأْسِي لَدَيكِ وأوصالي

والشاهد فيه نصب "يمينَ اللهِ" بالفعل المضمر.

وأنشد:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُهُ بِلَحْمٍ فذَاكَ أمانةَ اللهِ الثَّريدُ

فهذا كله منصوب بإضمار أحلف أو أقسم ونحوه مما يقسم به من الأفعال."[٧]

أمّا ربط "يدَ الله" بـ "يدَ الدهر" و "عَوْضُ" بالقسم، فقد ذكره العلماء، يقول السرقسطي: "ويدَ الدهرِ: مد زمانه، يقول: لا أفعل ذلك يدَ الدهرِ، أي، أبداً".[٨]

ويقول ناظر الجيش: "لا أفعل ذلك جدا الدهر، أي: يد الدهر."[٩]

---

١) الكتاب ١: ٤٢٠

٢) انظر، محلقات ديوانه: ٦٦٤، الكتاب ٣: ٤٨٩، شرح المفصل ٩: ١٩٥

٣) انظر، الكتاب ٣: ٦١، ٤٩٨، تحصيل عين الذهب: ٤٠٨

٤) شرح المفصل ٩: ١٩٤

٥) شرح التسهيل ٣: ٢٠٠

٦) ديوان امرئ القيس: ٣٢، الأصول ١: ٣٤٨، شرح المفصل ٩: ١٩٥.

٧) شرح المفصل ٩: ١٩٥– ١٩٦.

٨) الدلائل في غريب الحديث ٣: ١١٤٣.

٩) اللسان ١٥: ٤٢٥.

ويقول ابن منظور: "ويقال لا آتيه يدَ الدهرِ أي الدهر؛ وهذا قول أبي عبيد، وقال ابن الأعرابي: معناه لا آتيه الدهر كله".[١]

أمّا "عَوْضُ", فتأتي في القسم؛ كما قاسها ابن السّيد على "يدَ الله", يقول البَطَلْيوسي: "وعوض، وأصله: أن ما كان من أسماء الدهر أن يكون ظرفاً، كقولهم: لا آتيك عوض العائضين؛ كما يقول "دهر الداهرين، ثم كثر حتى أجراه مجرى أدوات القسم."[٢]، وقد بيّن الرضي أنّ أكثر ما يستعمل عَوْضُ مع القسم يقول: "وأكثر ما يستعمل "عوض" مع القسم كقوله[٣]:

رضيْعيَ لِبَانٍ ثَدْيَ أمَّ تقَاسما بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[٤]

وقد جعله أبو حيان ظرفاً معرباً إذا أضيف، ويجري مجرى القسم كثيراً كـ "يمينَ الله" يقول: "وهو ظرف قالوا: لا أتيك عَوْضُ العائضين كما تقول: دهر الداهرين، وكثر حتى أجروه مجرى القسم، فيكون نحو: يمينَ الله لأفعلنّ."[٥]

لعلّنا بعد عرض الآراء السابقة نقف على ما قاله شُرَّاح "سقط الزند"؛ في توجيه كلمة "يدَ اللهِ" في بيت المعري، فإذا ما بدأنا بالمعري نفسه، فلم نره يذكر له أيَّ توجيه.

أمّا مَنْ جاء بَعْده فإننا نجد أنّ ابن السّيد أول مَنْ ذكر "يدَ الله" على الظروف المحمولة على القسم، واقتفى أثره البَطَلْيوسي فقال: "ويدَ الله: كلمة تقسم بها العرب، فيقولون يدَ الله لا فعلت كذا وكذا، ومعناه لا أفعله ما دامت لله قوة وبسطة، من قولهم: لا يد لي بهذا الأمر. ويقولون أيضاً: لا أفعله يد الدهر.

قال الأعشى[٦]:

يدَ الدهرِ حَتى تُلاقِي الخِيارا

فأصل هذه الكلمة أن تكون ظرفاً، ثم يجرونها مجرى القسم ؛ كما فعلوا بـ "عَوْضُ"، وهو من أسماء الدهر."[٧]

وقد رأى الخوارزمي" أنّ (يدَ اللهِ) (كيمين الله)، وقد نصبت بإضمار فعل"[٨].

والذي يراه الباحث أنّ البيت قائم على القسم المؤكد بجواب: (لا خبّرتكم إلا بيقين) يقول التبريزي: "يدَ اللهِ: قسم، والتقدير: أحلف بيد الله، أي بيمين الله، أي لا خبركم إلا بيقين."[٩]

---

١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠: ٥٢٤٩.

٢) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٠٥

٣) البيت للأعشى ديوانه: ٢٢٥، الخصائص ١: ٢٦٥

٤) شرح الرضي ٤٥: ١٧٠-١٧٢

٥) ارتشاف الضرب ٣: ١٤٢٥

٦) صدره: رواحَ العشّي وسير الغدو، انظر ديوانه: ٤٧، شروح سقط الزند ٣: ١٢٠٥

٧) شروح سقط الزند ٣: ١٢٠٥

٨) انظر شروح سقط الزند ٣: ١٢٠٥

٩) الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه ٢: ٦٥٢

ب- القسم الثاني: المسائل الصرفية

المسألة الأولى: بين اسم الفاعل أو اسم المفعول.

قال المعري[١]:

تَكَلَّمَ بالقَوْلِ المُضلَّلِ حَاسِدٌ وكلُّ كلامِ الحَاسِدينَ هُرَاءُ

يقول ابن السيد: "ويروى المُضلِّل بكسر اللام وفتحها، فمن كسر أراد الذي يضلل قائله أو سامعه، ومن فتح أراد المنسوب إلى الضلال يقال ضللته إذا نسبته إلى الضلال".[٢]

وذكر ابن السّيد التوجيه الصرفي لكلمة "**المُضّلل**" في باب المشتقات على وجهين:

١- الوجه الأول: المُضلِّل بكسر اللام على أن يكون اسم فاعل.

٢- الوجه الثاني: المضلَّل بفتح اللام على أن يكون اسم مفعول، وإليك بيان المسألة:

يرتبط توجيه ابن السّيد بالمشتقات الذي انطوى تحتها التوجيه ما بين اسم الفاعل، أو اسم المفعول. فإذا ما بدأنا بما جاء عند سيبويه, فسوف نأخذ ما يفيد ما نحن بصدد دراسته، إذا ما علمنا أنه ينصب على كيفية بناء المشتق (المضلَّل) فقد ذكر ما جاء على صورته فقال: "هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً أو غير مزيد.. وذلك نحو: دَحْرَجَ يُدحرجُ ومُدحرجٌ ومُدحْرَجٌ".[٣] ويقول في موضع آخر لبيان الفرق ما بين اسم الفاعل واسم المفعول: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولا مضمومة، فلما قلت مُقاتِل ومقاتَل"[٤].

وقد توسّع النحاة بعد سيبويه في التفريق ما بين هذين المشتقين، يقول أبو حيان: "هما من مزيد على ثلاثة كمضارعه عدداً وحركة إلا أنّ أولها ميم مضمومة، وما قبل الآخر في اسم الفاعل مسكور، وفي اسم مفتوح لفظاً أو تقديراً فيهما"[٥].

ولم يتوقف الشاطبي عند ما جاء عن أبي حيان، بل نجده يفصّل قول ابن مالك، فيقول: " يعني أن اسم الفاعل من غير الثلاثي الحرف زنه كزنة فعله المضارع، لا يخالفه إلّا في موضعين، أحدهما الحرف الذي قبل الآخر، فإنّه في اسم الفاعل مكسور أبداً، ولا يلزم ذلك في المضارع؛ إذ قد يكون مكسوراً، نحو: يواصِل، ويتكبر، ويتدحرج، ويتبيطر.

---

١) سقط الزند وضوءه: ١٦٤

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٣٤

٣) الكتاب ٤: ٢٩٩

٤) السابق ٤: ٢٨٢

٥) ارتشاف الضرب ١: ٥٠٩

وذلك قوله: "مع الكسر متلوِ الأخير مطلقاً" أي إن ذلك لازم في اسم الفاعل من أيّ الصِّيغ كان من صيغ المضارع.

والثاني: الحرف السابق في أول الكلمة، فإنّه في اسم الفاعل ميمٌ مضمومة،... ومثّل ذلك بقوله " كالمواصِل" فقد حصل فيه ما شَرط من موازنة مضارعه، وهو "يُواَصِلُ"مع كسر ما قبل آخره، وجَعْل ميم مضمومة أوله"[1]. وحتى يكون التوجيه الصرفي عند النحاة مرتبطاً بما جاء في بيت المعري السابق، لعلّ من المفيد أنْ نذكر آراء شُرّاح سقط الزند، فيبدو أن ابن السّيد كما يظهر مما وقفت عليه من المصادر أنّه من أوائل من ذكر التوجيه الصرفي السابق؛ إذا ما علمنا أنّ المعري وهو أسبق منه شرحاً لم يعلق على البيت السابق.

أمّا من جاء بعد ابن السّيد، فالبَطَلْيوسي أعاد رأي ابن السيد، يقول "يجوز كسر اللام "المضلَّل" وفتحها، فمن كسرها أراد القول الذي يضلِّ قائله أو سامعه، ومن فتحها أراد القول المنسوب إلى الضلال"[2] فلم يرجح وجها على آخر.

بعد هذا العرض للوجهين الصرفيين، يرى الباحث الميل إلى الأخذ بالوجه الأول لكلمة (المضُلّل) على صيغة اسم الفاعل؛ ولعلّ الذي دفعه إلى ذلك الآتي:

١- سياق البيت إذا ما ربطناه ببيت سابق عليه للمعري[3].

بأيِّ لِسانٍ ذامَني مُتجاهِلٌ عليَّ وخَفْقُ الرّيح فيّ ثَناءُ

٢- دلالة اسم الفاعل النحوية إذا ما أضفنا إلى قيمة ما جاء من أثره في المعنى فقد نص الجرجاني على ذلك وأبرزه ضمن نظرته للفروق في الخبر، فقال: "فإذا قلت: "زيد منطلق"، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، و "عمرو قصير" : فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: "زيد منطلق" لأكثر من إثباته لزيد"[4].

وهو ما نجد صداه عند مفسري ومعربي القرآن بعده، يقول الفخر الرازي: "إن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال: فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر، فإنه لا يفهم من

---

١) المقاصد الشافية ٤: ٣٨٠-٣٨١

٢) شروح سقط الزند٤: ٣٩٤

٣) السابق ٤: ٣٩٤

٤) دلائل الإعجاز: ١٧٤

صيغة الفعل التكرار والرسوخ ومن اسم الفاعل يفهم ذلك"[1]. ويقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]، "وجعل الخبر اسم فاعل؛ لأنّه يدل على الثبوت دون التجدد شيئاً فشيئاً"[2].

١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ٢٥:٣٠

٢) البحر المحيط ١: ٢٢٨، لمزيد من التفصيل عن هذه الدلالة لاسم الفاعل انظر، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة: ١١-١٢.

المسالة الثانية: جموع الكثرة

قال المعري[١]:

تَظلُّ المَنَايا في سُيَوفُكِ شُرَّعاً إذا النَّقْعُ مِن تَحتِ السَّنِابكَ ثَار

يقول ابن السّيد: قوله تظل المنايا في سيوفك شرعاً: الوجه شوارعا؛ لأنّ المنايا مؤنثة ولكنّه حمله على معنى الجمع"[٢].

وقف ابن السّيد على كلمة "شرعاً" في بيت المعري فوجهها صرفياً في باب جموع التكسير ما بين وزني "فُعّل" و "فَواعِل" وأخذ ابن السّيد بالوجه الثاني، وعلل ذلك بأن المنايا مؤنث، والأولى في جمعها فواعِل. ولكن الذي جعل المعري يعبر بالوزن "فُعّل" حمله على معنى الجمع.

لعلّ ما ذهب إليه ابن السّيد يحتاج إلى تفصيل من وجهين:

الوجه الأول: ما جاء عن "فُعَّل وفواعِل" في باب جموع التكسير, وما يدلان عليه من الكثرة. فقد نصّ النحاة على أنّ " فُعَّل" في الوصف الصحيح اللام على وزن "فَاعِل، أو "فاعِلة"، نحو: خَاشِع وخُشّع...

يقول سيبويه: "هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف، أمّا ما كان (فاعلاً) فإنّك تكسره على (فُعّل) وذلك قولك: شاهد المصرَ وقومٌ شُهَّدٌ، وبازل وبُزّل، وشارد وشُرّد، وسابق وسُبق، وقارح وقُرّح. ومثله من بنات الياء والواو التي هي عينان: صائم وصُوم، ونائم ونوُّم، وغائب وغيّب، وحائض حيّض"[٣].

ويرى الرضي أنّ الغالب في فاعل الوصف فُعّل، كشُهَّد وغُيَّب نُزّل".[٤] وهو ما قال أبو حيان باطراده في "وصف على فاعل وفاعلة نحو: ضارب وضاربة وضُرّب فيهما، ونقل في المعتل اللام نحو ساق وسُقّى، وعافٍ وعُفّى"[٥].

أما "فَواعِل" فقد ذكر النحاة أنّه يأتي جمعاً وفق صور منها: ما كان لمذكر غير عاقل، وصفة المؤنث العاقل، وصفة غير العاقل، يقول سيبويه: "وما كان من الأسماء على (فاعِل أو فاعَل) فإنه يكسر على بناء (فَواعِل)، وذلك : تابل وتَوابِل، وطابق وطَوابِق، وحاجر وحَواجِر، وحائط وحَوائِط"[٦]. ويقول في موضع آخر: "وإذا لحقت الهاء فاعِلاً للتأنيث كُسر على (فَواعِل) وذلك قولك: ضاربة

---

١) سقط الزند وضوءه: ٢٣٨

٢) شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند: ١٩٢

٣) الكتاب ٣: ٦٣١

٤) شرح الشافية ٢: ١٥٥

٥) ارتشاف الضرب ١: ٤٣٩

٦) الكتاب ٣: ٦١٤

ضوارب، وقواتل، وخوارج، وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك حَواسِر وحَوائِض...

وإنْ كان فاعل لغير الآدميين كُسّر على "فَواعِل" وإن كان لمذكر أيضاً، لأنّه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين، وذلك قولك: جِمال بوازِلِ، وجِمال عواضه"[١].

ويقول فيه أبو حيان: "فواعِل: لفاعل غير موصوف به مذكر عاقل مما ثانية ألف زائدة نحو: حائط وحَوائِط، وعالٍ وعَوالٍ، وسالٍ وسَوالٍ، وشذّ وادٍ، فلم يجمعوه على فَواعِل، ونحو: حاتم علما حواتِم، وطابع وطوابِع، ونافق ونوافِق، وحائض وحوائِض، وشامخ وشَوامِخ، وهو مطرد في صفة ما لا يعقل بنص سيبويه، وغلط مَنْ قال بشذوذه"[٢].

الوجه الثاني: وهو الحمل على المعنى في صيغتي جموع التكسير (فُعّل وفواعل)، فالحمل على المعنى كما يقول ابن جني: "غَورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصّور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً. قال[٣]:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كقَدْرِ قُلامُةٍ حبّاً لغيرِكَ قد أتاها أرْسُلي.

كسَّر رسولاً وهو مذكر على أرْسُل، وهو من تكسير المؤنث، كأتان وآتن، وعناق وأعنق، وعُقاب وأعقب، لمّا كان الرسول إنما يراد به المرأة، لأنها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب.

وكذلك ما جاء عنهم جناح وأجنُح. قالوا: ذهب في التأنيث إلى الريشة".[٤]

وجمع التكسير من الأبواب الصرفية التي يقوم فيها الحمل على المعنى بدور كبير، إذ يمكن في ظله تفسير كثير من جموع التي خرجت على الأصل، وخالفت القياس".[٥]

ولعلّ الحمل على المعنى هو ما نجد صداه في توجيه ابن السّيد لكلمة "شُرّع" كما مضى ما بين "فُعّل وفَواعِل" مع ميله إلى فواعِل؛ لأنّ فُعّل للمذكر والسيوف مؤنثة فالأولى فواعِل. لكنّه حمله على معنى الجمع.

---

١) الكتاب ٣: ٦٣٢- ٦٣٣

٢) ارتشاف الضرب ١: ٤٤٩

٣) انظر، الخصائص ٢ :٤١٦، اللسان: رسل ١١: ٢٨٤.

٤) الخصائص ٢: ٤١١-٤١١.

٥) انظر، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير: ٢٧٨.

وبعد تتبع ما جاء في شروح "سقط الزند" يظهر أنّ ابن السيِّد كان أول مَنْ ذهب إلى هذا التوجيه، فالمعري وهو أسبق مَن شرحه لم يشر لهذا التوجيه، وقد أثّر ابن السيِّد فِيمنْ جاء بعده من شُرَّاح سقط الزند، يقول البَطَلْيوسي: "وكان ينبغي أن يقول "شوارع"؛ لأنّ المنايا مؤنثة، و"فُعّل" إنما يكون جمعاً للمذكر دون المؤنث، غير أنه حمله على معنى الجمع، كما قال الآخر[1]:

قد أبصرتْ سُعْدَى بَها كتائلي مثلَ العَذَارىَ الحُسَّر العَابِطِل[2]

١) وقد رُوري.. مثل الجوار الحُسَنِ العائطل. انظر، المثلث أو الألفاظ المثلثة المختلفة المعنى: ١٢١

٢) شروح سقط الزند ٢: ٦٣٦.

منهجه النحوي

كما هو معلوم أنّ هناك مذاهب نحوية أخذ بها النحاة العرب ما بين (البصريين والكوفيين والبغداديين إلى أن امتد الأمر إلى الأندلس والشام), وكان لكل مذهب تأثيره في آراء النحوي حينما يسير على مذهب بعينه، فقد لقي المذهب البصري وأصوله رواجاً ومكانة عالية بين النحاة اللاحقين، فحظي بمكان عندهم, فأخذوا به في إبداء آرائهم، فظهر ذلك في مؤلفاتهم التي تتابعت، ولعلّ الباحث بعد الوقوف على آراء الإمام علي بن محمد بن السّيد التي ذهب إليها في كتابه "شروح أندلسية غير معروفة لسقط الزند" لم نجده قد خرج عمّا جاء عند النحاة من توظيف الأبواب النحوية في توجيهاته أبيات المعري كذا اعتماد على ما بنوا عليه النظرية النحوية من أصول لا يخرج عليها كمنع: تقديم صلة المصدر عليه. فضلاً عن ذلك نجده يهتم بالأبواب النحوية؛ ليربط التوجيهات النحوية لأبيات المعري على ضوئها، فغالب هذه التوجيهات قد بنيت على أساس نظري من النحو، وهو ما ظهر جلياً في هذا البحث، فجاءت آراء النحاة بدءاً من سيبويه وانتهاء إلى نحاة القرن الخامس الهجري, ووجدنا صداها في توجيهات أبيات المعري كما جاء في هذا البحث.

خاتمة البحث

١- ظهر الإمام علي بن محمد السّيد في عصر عاشت الأندلس فيه كثيراً من الفوضى والاضطراب السياسي، الذي خلّف كثيراً من الدويلات التي تقسّمت في أرجاء هذه البلاد؛ عرفت بملوك الطوائف، ولعلّ المتابع لهذه الحقبة الزمنية يّظُنّ أنّ الحركة العلمية قد أصابها من الاضمحلال والبلى ما أصاب البلاد، لكن النهضة العلمية تابعت تطوّرها، ولم تكن حركة العلوم اللسانية بعيدة عن التطوّر والتقدم، فعاصرت هذه الفترة وجود مجموعة من العلماء الأفذاذ، زخرت المكتبة العربية بكتبهم التي حملت آراءهم التي كانت شاهدة على حركة لغوية ونحوية لا تقلّ مضاهاة عمّا هو موجود في المشرق العربي، فبرز الأعلم الشنتمري، وابن السّيد البطليوسي، وابن الطراوة وغيرهم.

٢- أظهر البحث المكانة التي وصل إليها الإمام علي بن محمد بن السيد في "شرح ديوان سقط الزند" فقد استطاع هذا العالم أن يتدارس أبيات هذا الديوان ويستخرج ما فيه من المسائل اللغوية والنحوية, والصرفية، فأجاد في تحليلها؛ ليبين قيمة هذا الديوان كمصدر للدراسات العربية في الأندلس.

٣- حظي الإمام علي بن محمد بن السيد بمكانة عالية عند النحاة اللاحقين, وهو ما وُجد من ذكر آرائه في كتبهم؛ فظهر على كثير من هذه الآراء أصالة هذا العالم فيما يراه من توجيه للمسألة النحوية والصرفية التي فُصِّل الحديث عنها في ثنايا هذا البحث.

٤- ليس من الضروري أن يكون العالم مشهوراً عند الباحثين، فقد يظهر كثير من علماء العربية الذين لم ينالوا عناية أصحاب كتب التراجم والتاريخ، ولكن يظل البعد العلمي والآراء التي تميّز هذا العَالِم هي مَنْ تبرزه، وقد تركت لنا المكتبة العربية علماء أفذاذ لم يحظوا بترجمات وافية, على سبيل المثال: الإمام الجرجاني صاحب الدلائل، والرضي الإستر أباذي.

٥- لم يكن الإمام علي بن محمد بن السيد صاحب توجه نحو مذهب نحوي معين، فقد كانت له في مسائل هذا البحث كثير من التوجيهات النحوية التي اعتمد فيها على ما جاء عند النحاة فأخذ بما قالوه, فاستفاد منه في هذا التوجيهات كما جاء في مسائل هذا البحث.

٦- يبقى الحرص من الباحثين على التعمّق في أمهات كتب النحو الموسوعية: كالتذييل والتكميل, وارتشاف الضرب لأبي حيان، والمقاصد الشافية للشاطبي، والهمع للسيوطي؛ ليحاول هؤلاء الباحثون الوقوف مع أكثر من عَلمٍ في الدرس النحوي حفلت بهم هذه الموسوعات وبآرائهم التي من الممكن أنْ تُشَكّل دراسات مهمة لأعلام ذهبت كتبهم، وبقيت آراؤهم التي تظل تحمل مكانة مهمة لتطوّر الدرس النحوي على مرّ عصوره.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع، **الملخص في ضبط قوانين العربية**، تحقيق: علي سلطان حكمي, ط (١), ١٤٠٥هـ.
- ابن أبي ربيعة, عمر، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، دار صادر بيروت، ١٩٦٦م
- الأزهري خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، حققه: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ٢٠١١م.
- الأستر أباذي, الرضي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مَكْرَم، عالم الكتب, ط (١), ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الأشبيلي، ابن خير، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، محمود عوّاد معروف، دار الغرب, ط(١), ٢٠٠٩م.
- الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك"** حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية, ط(١), ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- الأعشى، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة, ١٩٥٠م.
- الأنباري, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري, **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون تاريخ.
- الأندلسي, أبو حيان، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١), ١٤١٣هـ.
- _____، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(١), ١٤١٢هـ- ٢٠٠٠م.
- _____، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١), ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م.
- _____، **منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، وياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن, ط(١), ٢٠١٥م.
- ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، حقق نصه وعلّق عليه: بشَّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس, ٢٠١٠م.
- البطليوسي، ابن السّيد، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تحقيق وتعليق: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١), ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- _____, **الإقتضاب في شرح أدب الكُتّاب**، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب والوثائق القومية, ط(٢), ٢٠١٠م.

- _____، **المثلث أو الألفاظ المثلثة المختلفة المعنى**، قرأها وعلّق عليها: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت, ط(١), ٢٠١٥م
- البغدادي، عبد القادر, **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة, ط(٣), ١٤٠٩هـ.
- البغدادي، عبد المؤمن، **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، دار الجيل, بيروت, ط(١), ١٤١٢هـ.
- الَبيّاتي، سناء حميد، **قواعد النحو في ضوء نظرية النظم**، دار وائل للنشر، الأردن، ط(١), ٢٠٠٢م.
- التبريزي، **الإيضاح في شروح سقط الزند وضوئه**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار القلم العربي, ط(١), ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- _____، **شروح سقط الزند**، تحقيق: مصطفى السقا، عبد الرحيم محمد، عبد السلام هارون، إبراهيم الأبياري، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- ثعلب، أبو العباس، **مجالس العلماء**، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط(٥), بدون تاريخ.
- ابن الحاجب، **الأمالي النحوية "أمالي القرآن الكريم"** تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية, ط(١), ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م
- _____، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، إحياء التراث، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ.
- الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، قراه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة, ط(٣), ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- _____، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- جرير، **ديوان جرير**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعرفة، القاهرة, ط(٤), ٢٠٠٦م.
- الجزولي، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمود, بدون تاريخ.
- الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، طبعة المدني، بدون تاريخ.
- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: الدكتور محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت, ط(٢), بدون تاريخ.
- الحجي, عبد الرحمن، **التاريخ الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة**، دار القلم، دمشق, ط(١), ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الحلبي، السمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، جاد مخلوف جاد، زكريا النوني، دار الكتب العلمية، بيروت, ط(١), ١٤١٤هـ -١٩٩٤م
- حموده، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية, الإسكندرية، بدون تاريخ.
- الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، دار بيروت للطباعة والنشر، ط(١), ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الذبياني, النابغة، **ديوان النابغة**، تحقيق: مفيد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة، بدون تاريخ.
- الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الجزء العاشر، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط(١), ١٤٢٤هـ.
- ذو الرُّمّة، **ديوان ذو الرُّمّة عني بتصحيحه وتنقيحه**، كارليل مكارتني، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- الرازي, فخر الدين، **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر, بيروت, ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- _____، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق ودراسة: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط(١), ١٩٨٥م.
- الرُمّاني، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة, ط(٧), ١٤٠٧هـ.
- الزجاج، **إعراب القرآن المنسوب**, تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت, ط(٣), ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- الزجاجي، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت, ط(٢), ١٤٠٥هـ.
- الزمخشري، **المفصل**، دار الجيل، بيروت, ط(٢), بدون تاريخ.
- السامرائي، إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت, ط(٢), ١٤٠٠هـ.
- السامرائي، محمد فاضل, **النحو العربي، أحكام ومعان**، دار ابن كثير, ط(١), ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت, ط(٣), ١٤٠٨هـ.
- السرقسطي، **الدلائل في غريب الحديث**، تحقيق: محمد عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، ط(١), ٢٠٠٨م.
- السقا, مصطفى وزملاؤه، **تعريف القدماء بأبي العلاء المعري**، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- السكري، أبو سعيد، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار فرّاج، مطبعة المدني، القاهرة, ١٩٦٥م.
- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت, ط(٣), ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، دار الكتب العلمية بيروت، ط(١), ١٤٢١هـ.
- _____، **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي, بيروت، بدون تاريخ.
- السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت, ط(١), ٢٠٠٨م.
- السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
- _____، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة, ط(١), ١٤٠٧هـ.
- الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، وسليمان العايد، والسّيد تقي، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الإسلامي، ط(١), ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١), ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- الشنتمري, الأعلم، **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب** حققه وعلق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت, ط(١), ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- صاحب حماة، إسماعيل بن الأفضل، **الكناش في فني النحو والصرف**، تحقيق: رياض حسن الخوّام، المكتبة العصرية بيروت, ط(١), ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- عبادة, السعيد، **شرح سقط الزند**، للقزويني ق ٥ هـ، مجلة معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية, مج ٦١, ج١, شعبان ١٤١٧هـ.
- العبّادي، أحمد بن قاسم، **رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق ودراسة: محمد حسن عواد، دار الفرقان.
- عبد الكريم, أنور حجاج، **الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير**، مجلة جامعة الطائف، ١٤٢٣هـ
- العبيدان, موسى مصطفى، **ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصصاته**, ط(١), ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- العبيدي, عادل هادي، **التوسّع في كتاب سيبويه**، المكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- عزة، كُثير، **ديوان كُثير عزة**، جمعه وحققه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت, ١٩٧١م.

- ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث، مكة المكرمة, ط(١), ١٤٠٢هـ.
- العكبري، **التبيان في إعراب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.
- _____، **التبيان في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا, وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- _____، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي, ط(١), ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
- عنان، محمد عبد الله، **دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، مكتبة الخانجي, القاهرة, ط (٤), ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
- الفارسي، أبو علي، **كتاب التكملة**، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت, ط(١), ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الفاكهي، **شرح الحدود النحوية**، تحقيق: صالح بن حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون تاريخ.
- الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت, ط(١), ١٤١٨هـ.
- القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت, ط(١), ١٤٠٨هـ.
- القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي, القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت, ط(١), ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- القيرواني، عبد الدائم، **شروح أندلسية غير معروف لسقط الزند**، قام بإخراجها والتقديم لها: محمد بنشريفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء, ١٤٣٢هـ -٢٠١١م
- ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحيم السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، بدون تاريخ.
- _____، **شرح الكافية الشافية** تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون, ط(١), ١٤٠٢هـ ١٩٨٢
- المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق, ط(٢), ١٤٠٥هـ ١٩٨٥هـ.
- المبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

- _____، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث, القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت, ط(٢), ١٤٠٣هـ.
- المراكشي، محيي الدين عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المَغْرب**، دراسة وتحقيق: محمد سعد العرياني، محمد العربي العلمي، القاهرة ١٩٦٣م.
- مسلم، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت, بدون تاريخ
- مطلق، ألبير حبيب، **الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية عصر ملوك الطوائف**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٧م.
- الملوح، قيس، **ديوان قيس بن الملوح**، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية, ط(١), ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت, ط(٣), ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط(١), ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م
- النجار، شريف, **موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية**، ١٩٩٩م.
- النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية, ط(٢), ١٤٠٥هـ-١٩٩٩م.
- الهادي، عبد الرحمن مضوى عبد الرحيم، **أسلوب القسم في القرآن الكريم**، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية, السودان, ١٤٣٨هـ ٢٠١٧م.
- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه وعلّق عليه: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر, ط(٦), ١٩٨٥م.
- الوقشي، **كتاب القرط على الكامل، (الطرر والحواشي على الكامل للمبرد)** تحقيق: ظهور أحمد أظهر، باكستان، بدون تاريخ.
- ابن يعيش، **شرح المفصل**، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين, دمشق, ط(١), ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- اليمني، ابن فلاح, **المغني في النحو**، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، سلسلة خزانة التراث، العراق, ط(١), ١٩٩٩م.

Sources and references

- Abada al-Saeed, **“ Shareh Saqt al-Zand” to Al-Qazwini,** The fifth century AH, Magazine of the Institute of Arab Manuscripts, Arab Organization for Education, Culture and Science, Institute of Arabic Manuscripts, Vol. 61, Issue 1, Shaaban 1417 AH.
- Abdul Karim Anwar Hajjaj, (1423 AH) **“Al-Hamal Ealaa Al-Maenaa In Siagh Jame Al-Taksir”**, Taif University Magazine.
- Al-Abadi, Ahmed bin Qassim, **a message in the Name of subject, intended to continue at all times**, studying by Mohammed Hassan Awad, Dar al-Furqan.
- Al-Akbari,(n.d.) **“Al-Tabyan In 'Iierab Al-Quran”**, Verified-by: Ali Muhammad Al-Bajawi, Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.
- _____ ,(n.d.) **“Al-Tabyan In Sharah Diwan 'Abi Altayib Al-Mutanabiy”**, Adjust, correct, and put indexes: Mustafa Al-Sakka, Ibrahim Al-Ibyari, and Abdel-Hafeez Shalabi, Dar Al-Maarifa, Beirut.
- _____, (1416 AH -1995 AD) “**Al-Libab In Eall Al_Bina' and Al-'Iierab**”, Verified-by: Ghazi Mukhtar Tulaimat, Publications of the Juma Al Majid Center for Culture and Heritage, Dubai, Edition (1).
- Al-Anbari, Abdul Rahman bin Mohammed bin Obaidullah al-Ansari, ,(n.d.) **“Al'Iinsaf In Aasayil Al-Khilaf between the Basra and Kufa grammarians”**, the Verified-by of Mohammed Mohiuddin Abdul Hamid, Dar al-Fikr.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan, (1413 AH)**“Al-Bahr Al-Muhit”**, Verified-by: Adel Ahmed Abdel- Mawjoud, Ali Mohammed Mouawad, Scientific Book House, Beirut, Ed. (1).
- _____,(1412 AH- 2000 AD) **“Al-Tadhyil and Al-Takmil in Sharh Kitab Al-Tashil”**, Verified-by: Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, Ed. (1).
- _____,(2015 AD) **“munhaj alssalik” in Kalam on Al-Alfiyya of Ibn Malik”**, Verified-by: Sherif Abdul Karim Al-Najjar, Yasin Abu Al-Haija, Modern Book scientist, Irbid, Jordan, Ed. (1).

- _____, (1418 AH – 1988 AD) **"Airtishaf Al- Dirib in lesan of Arabs"**, Verified-by: Rajab Osman Mohammed, Al-Khanji Library, Cairo, Ed. (1),
- Al-Ashbili, Ibn Khair,(2009 AD) **Fahrast Ibn Khair al-Ashbili**, Verified-by: Bashar Awad Marouf, Mahmoud Awad Marouf, Dar al-Gharbi, Ed. (1).
- Al-Ashi,(1950 AD) **"Diwan al-Ashi"**, Explanation and comment by Mohammed Mohammed Hussein, Model Press, Cairo.
- Al-Ashmuni, (1375 AH – 1955 AD) **Explanation of Al-Ashmoni on Millennium Malik called Minhaj Al-Salik to Millennium Ibn Malik",** Verified-by by: Muhammad Mohiuddin AbdelHamid, Egyptian Renaissance Library, Ed. (1).
- Al-Aster Abadi, Al-Radhi (1421 AH – 2000 AD) "**Sharah Al-Readi Ealaa Kafiat Abn Al-Hajib**", Verified-by: Abdul Aal Salem Makram, the world of books, Ed. (1).
- Al-Azhari Khaled,(2011 AD). **"Sharah Al-Tasrih Ealaa Al-Tawdih",** Verified-by by: Ahmed elsayed Sayed Ahmed, Al-Tawfiqya Heritage House, Cairo.
- Al-Baghdadi, Abdul kader (1409 AH)., **"khazinat Al'adab and Lub Lubab Alarab"** Verified-by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, Ed. (3).
- Al-Baghdadi, Abdul Momen, (1412 H)., **"Marasid Al-Aitilae Ealaa 'Asma' Al-'Amakin and Al-Biqae"** Dar al-Jeel, Beirut, Ed. (1).
- Al-Baṭalyawsi, Ibn Al-Sayid, (1424 AH -2003 AD). **"'Iislah Al-Khalal Al-Waqie In Al-Jamal" .**Verified-by and comment: Hamza Abdullah Al-Nasharti, Scientific Books House, Beirut, Ed. (1).
- _____, (2010 AD). **"Al-'Iqtdab In Sharah 'Adab Al-Kuttab"**, Verified-by: Mustafa Al-Sakka and Hamid Abdel-Majid, House of National Books and Archives, Ed. (2).
- _____,(2015 AD)., **"Al-Mathlath Or Al-'Alfaz Al-Mathlathat Al-Mukhtalifat Al-Maenaa"** read and commented on: Yahya Murad, Scientific Book House, Beirut, Ed. (1).

- Al-Bayati, Sana Hamid, (2002 AD). **Grammar in the Light of Systems Theory**, Wael Publishing House, Jordan, Ed. (1).
- Al-Dhubiyani, (n.d.), **"Diwan al-Nabighah"** Verified-by: Mufid Qameiha, Modern Publications House, Jeddah.
- _____,(1424 AH). **History of Islam and The Deaths of Celebrities and eminents**, Part 10, Verified-by: Bashar Awad Marouf, Dar Algharb Al'iislamiu, Ed. (1).
- Al Farazdaq, **(**1418 AH**) "Diwan Al Farazdaq"**, Verified-by: Omar Farouk Al Tabaa, Dar Al Arqam Ibn Abi Al Arqam, Beirut, Ed. (1).
- Al-Fakihi,(n.d.). **Explanation of the Grammatical Frontiers**, Verified-by: Saleh bin Hussein al-Ayed, Imam Mohammed Bin Saud Islamic University.
- Al-Farisi, Abu Ali,(1419 AH – 1999 AD). **Kitab Altakmula**, Verified-by and Study: Kazem Bahr Al-Marjan, Book Scientist, Beirut, Ed. (1).
- Al-Hadi, Abdul Rahman Madawi Abdul Rahim,(1438 H 2017 AD). **technique of oaths in the Holy Quran,** University of the Holy Quran and Islamic Sciences, Sudan.
- Al-Hajji Abdul Rahman, (1407 AH – 1987 AD). **Andalusian history from conquest to the fall of Granata**, Dar al-Qalam, Damascus, Ed. (1).
- Al-Halabi, Al-Samin, (1414 AH-1994 AD). **"Al-Dar al-Masoun in Uloom Al-Kitab Al-Maknun",** Verified-by: Mohammed Ali Mouawad, Adel Ahmed Abdel-Mawgoud, Jad Makhlouf Gad, Zakaria Al-Noni, Scientific Book House, Beirut, Ed. (1).
- Al-Hamawi, Yaqut, (1400 H – 1980 AD). **Mu'jam al-Buldān**, Beirut Printing and Publishing House, Ed. (1).
- Al-Jumahi, Mohammed Ibn Sallam, (n.d.) **"Tabaqat Fuhul Al-Shueara'"**, read and explained: Mahmoud Mohammed Shaker, Almadani Ed.
- Al- Jarjani, Abd al-Qaher (1982 AD). "**Al-Moqtid in Explanation of Clarification,** Verified-by: Kazem Bahr al-Marjan, Iraqi Republic, Ministry of Culture, Dar al-Rasheed.

- _____, (1413 AH -1992 AD). **Evidence of miracles**, Read and Comment: Mahmoud Mohammed Shaker, Al-Madani Press, Cairo, Ed. (3).
- Al-Jazouli, (n.d.). **the introduction of the Gzuliya in grammar,** Verified-by: Shaaban Abdul Wahab Mahmoud.
- Al-Malqi, (1405 AH 1985 AD). "**Rasf Al-Mabani In Sharh Huruf Al-Maeeni**", Verified-by: Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, Ed. (2).
- Ibn Al-Mulawwah, Qays, (1420 AH – 1999 AD). "**Diwan Qays Ibn al-Mulawwah**", Verified-by: Yosri Abdul Ghani, Scientific Books House, Ed. (1).
- Al-Muradi,(1403 AH). **"Al-jana Al-Ddani In Huruf Al-Maeani"** Verified-by: Fakhr Al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Alafaq Al-Jadeeda, Beirut, Ed. (2).
- Al-Mubarrad, (1399 AH). **"Al-Muqtadab"**, Verified-by: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah, Ministry of Endowments, Supreme Council of Islamic Affairs, Heritage Revival Committee, Cairo.
- _____, (n.d.). **"Al-Kamil In Al-Lughat and Al-'Adab"**, opposed its origin and commented on it: Muhammad Abu fadl Ibrahim, Arab Thought House, Cairo.
- Al-Nahhas, (1405 AH-1999 AD). **"Arabic translation of the Holy Quran"** Verified-by: Zuhair Ghazi Zahid, book scientist and Library of The Arab Renaissance, Ed. (2).
- Al-Najjar, Sharif, (1999 AD). **The position of Yemeni grammarians on grammatical differences**.
- Al-Obaidan, Musa Mustafa,(1414 AH – 1994 AD). **the phenomenon of deletion in attribution "Al-'Iisnad"and its allocations**, Ed. (1).
- Al-Obaidi, Adel Hadi, (2004 AD). **Expanding in the book of Sibawayh,** Library of Religious Culture, Cairo.
- Al-Qifti, (1406 AH -1986 AD). **"'Iinbah Al-Rawat Ealaa 'Anbah Al-Naha",** Verified-by: Mohammed Abu Fadl Ibrahim, Arab Thought House, Cairo, And cultural books foundation, Beirut, Ed. (1).

- Al-Qayrawani, Abd al-Daem,(1432 AH-2011 AD). Unknown Andalusian explanations for “Saqt al-Zand”, directed and presented by: Mohamed Bencherifa, New Najah Press, Casablanca.
- Al-Qurtabi,(1408 AH). **“Al-Jamie Li'ahkam Al-Quran”,** The House of Scientific Books, Beirut, Ed. (1).
- Al-Razi, Fakhr al-Din,(1410 AH-1990 AD). **Great exegesis “Tafsir” and The Keys to the Unseen**, Daral Al-Fikr, Beirut.
- Al-Razi, Fakhr al-Din, (1985 AD). **“Nihayat Al-'Iijaz In Dirayat Al-'Iiejaz”,** Verified-by, and study: Bakri Sheikh Amin, House of Knowledge for the Millions, ed. (1).
- Al-Rummani, (1407 AH). **Meanings of Letters,** Verified-by: Abdul Fattah Ismail Shalabi, University Student Library, Mecca, Ed. (7).
- Al-Samarrai, Ibrahim, (1400 AH). **the verb, its time and its buildings**, The Resalh Foundation, Beirut, Ed. (2).
- Al-Samarrai, Muhammad Fadel, (1435 AH - 2014 AD). Arabic grammar, provisions and meanings, Dar Ibn Katheer, Ed. (1).
- Al-Saqqa, Mustafa and his colleagues,(1406 AH- 1986 AD). introducing the ancients to Abu 'Ala' al-Ma'arri, Egyptian Book Commission.
- Al-Shantmari, al-Alam,(1415 AH-1994 AD). **“Tahsil Eayan Al-Dhahab min Muedin Jawahir Al-'Adab In Eilm Majazat Al-Arab”** Verified-by and commented on it: Zuhair Abdul Muhassn Sultan, Al-Resala Foundation, Beirut, Ed. (1).
- Al-Shatibi, (1428 AH – 2007 AD). **“Al-Maqasid Al-Shshafiat In Sharah Al-Khalasat Al-Kafia”,** Verified-by: Mohammed Ibrahim al-Banna, Suleimanal-Ayed, Alsayd Taqi, Um al-Qura University, Islamic Heritage Revival Center, Ed. (1).
- Al-Siravi, (2008 AD)., **“Sharah Kitab Sibawayh”** Verified-by: Ahmed Hassan Mahdli, Ali Sayed Ali, Scientific Book House, Beirut, Ed. (1).
- Al-Sukkari, Abu Saeed, (1965 AD). **“Sharah 'Ashear Al-Hadhiliiyn”,** Verified-by: Abdul Sattar Faraj, Al-Madani Press, Cairo.

- Al-Suyuti,(1407 AH). **"Hamae Al-Hawamie In Sharah Jame Al-Jawamie"**, Verified-by: Abdel Salam Mohamed Haroun, And Abdel-Aal Salem Makram, Al-Resala Foundation, Ed. (1).
- _____, (n. d.). "**Bughyat Al-Waeat In Tabaqat Al-Laghwiin and Al-Nahati,**" Verified-by: Mohammed Abu Fadl Ibrahim, Modern Library, Beirut.
- Al-Tabrizi, (1408 AH- 1987 AD). "**Sharah Saqt al-Zand**", Verified-by: Mustafa Al-Sakka, Abdul Rahim Mohammed, Abdel Salam Haroun, Ibrahim al-Abiari, Egyptian Book Commission.
- _____, (1419 AH – 1999 AD). "**Al-Edah in Sharah Saqt al-Zand**" and his light, Verified-by: Fakhr al-Din Qablawa, Dar al-Qalam al-Arabi, Ed. (1).
- Al-Waqshi, (n. d.). **"Kitab al-Qurt Ali al-Kamil",** (al-Turar and al-Hawashi Ali al-Kamil al-Mabard)". Verified-by: Ahmad Adhur, Pakistan.
- Al-Yamani, Ibn Falah, (1999 AD). "**AlMaghni" in grammar**, Verified-by: Abd al-Razzaq Abd al-Rahman al-Saadi, Treasury Series, Iraq, i (1).
- Al-zajjaji, (1405 AH). **Sentences in Grammar**, Verified-by: Ali Tawfiq al-Hamad, Al-Resalh Foundation, Beirut, Ed. (2).
- Al-zajjaj, (1406 AH -1986 AD). **"'Iierab Al-Quran Al-Mansub"**, Verified-by and study: Ibrahim Al-Ibiari, International Book Company, Beirut, Ed. (3).
- Al-Zamakhshari, (n.d.). "**Al-Mafsal**", Dar Al-Jial, Beirut, ed. (2).
- Al-Zarqasti, (2008 AD). **Evidence in Gharib Al-Hadith "Al-Dalayil in Ghurayb Al-Hadith"**, Verified-by: Muhammad Abdullah Al-Qannas, Al-Obeikan Library, Ed. (1).
- Anan, Muhammad Abdullah,(1417 AH -1997 AD). **The State of Islam in Andalusia, 2nd Era, States of Sects from the time of its establishment until the Almoravid Conquest**, Al-Khankhi Library, Cairo, Ed. (4).
- Aza, Kuthayir (1971 AD). **diwan Kuthayir a'zah**, Collected and Verified-by: Ihsan Abbas, House of Culture, Beirut.

- Dhu al-Ramah,(n.d.). **diwan Dhu al-Ramah**, Carlyle McCartney, The World of Books.
- Gareer, (2006 AD). **"Diwan Gareer",** Verified-by: Noman Mohammed Amin Taha, Dar Almaerifa, Cairo, Ed. 4.
- Hamouda, Taher Suleiman, (n.d.). **the phenomenon of deletion in the language lesson**, University House, Alexandria.
- Ibn Abu al-Rabie,(1405 AH). **summary in the control of the laws of Arabic,** Verified-by: Ali Sultan Hekmati, Ed. (1).
- Ibn Abi Rabi'ah, Omar, (1966 AD). **"Diwan Omar Ibn Abi Rabi'ah",** Dar Sader Beirut.
- Ibn al-Hajeb, (n.d.). **"Al-'Iidah In Sharah Al-Mufsil",** Verified-by: Musa Bennai al-Alili, Iraqi Republic, Heritage Revival, Al-Ani Press, Baghdad.
- _____,(1405 AH -1985 AD). **Grammatical Al-Amali "Amali al-Qur'an"** Verified-by: Hadi Hassan Hammoudi, Book Scientist, Arab Renaissance Library, Ed. (1).
- Ibn al-Sarraj, (1408 AH). **"Al-'Usul In Al-Nahw",** Verified-by: Abdul Hussein Al-FatalY, Al-Resala Foundation, Beirut, Ed. (3).
- Ibn al-Shajari, (1413 AH -1992 AD). "**Amali Ibn al-Shajari**", Verified-by: Mahmoud Mohammed Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, Ed. (1).
- Ibn Aqeel, (1402 AH) **"Al-Musaeid Ealaa Tashil Al-Fawayid",** Verified-by: Mohammed Kamel Barakat, Center for Scientific Research, Heritage Revival, Mecca, Ed. (1).
- Ibn, Bashkuwāl, (2010 AD). **the link in the history of the Imams of Andalusia**, Verified-by his text and commented on it: Bashar Awad Marouf, House of the Islamic West, Tunisia.
- Ibn Hisham, (1985 AD). "**Mughni Al-Labib" on the books of "Al-Aa'rib"**, Verified-by it and commented on it: Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar Al-Fikr, Ed. (6).
- Ibn Genie, (n.d.). **"Al-Khasayis",** Verified-by: Dr. Mohammed Ali Al-Najjar, Dar al-Huda Printing and Publishing, Beirut, Ed. (2).
- Ibn Malik, (n.d.)."**Shareh Al-Tasheel",** Verified-by: Abdul Rahim Al Sayed, and Mohammed Badawi Al-Makhleton, hajar for Printing.

- Ibn Malik, (1402 AH 1982 AD). **"Sharh Al-kafiya Al-Shafeya"**, Verified-by: Abdel Moneim Haridi, Umm Al-Qura University, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, Dar Al-Ma'mun, Ed. (1).
- Ibn Manzur, (1414 AH-1994 AD). **"Lisan Al-Arab"**, Dar Sader, Beirut, Ed. (3).
- Ibn Sidah, (n.d.). **"Al-Mukhasas",** Verified-by: Committee for the Revival of Arab Heritage, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
- _____, (1421 AH). **"Al-Mhkm walmuhit Al-'Aezam",** Scientific Books House, Beirut, Ed. (1).
- Ibn Yaesh, (1434 AH - 2013 AD). **"Sharh al-Mufassal",** Verified-by: Ibrahim Muhammad Abdullah, Saad al-Din House, Damascus, Ed. (1).
- Marrakushi, Mohiuddin Abdel Wahid, (1963 AD). **"Al-Maejab InTalkhis 'Akhbar Al-Maghrb"**, study and Verified-by: Mohamed Saad Al-Ariani, Mohamed Al-Arabi Alami, Cairo.
- Muslim, (n.d.). **"Sahih Muslim",** Verified-by by Mohammed Fouad Abdel Baqi, Arab Heritage Revival House, Beirut.
- Mutlaq, Albert Habib, (1967 AD). **the linguistic movement in Andalusia from the conquest until the end of the era of the kings of sects**, modern library publications, Beirut.
- Nazir Aljaysh, Mohib Elddin Mohammed bin Yusuf, (1428 AH -2007 AD). **"Tamhid Al-Qawaeid Bshrh Tashiel Al-Fawayid",** Verified-by: a group of investigators, Dar Al-Salaam for printing, publishing, distribution and translation, Ed. (1).
- Sahib Hama, Ismail Bin al-'Afdal, (1425 AH – 2004 AD). **Al-Kunash in the art of grammar and drainage,** Verified-by: Riad Hassan Al-Khoam, Modern Library Beirut, Ed. (1).
- Sibawayh, (1408 AH - 1988 AD). **"Al-Kitab",** Verified-by, and explanation: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Scientific Books House, Beirut, (3) ed.
- Thaʿlab, Abu al-ʿAbbās, (n.d.). "Majalis Al-Oulama'", Explanation and Verified-by: Abdessalam Muhammad Haroun, House of Knowledge, Ed. (5).